استثمار العامّيّة الأردنيّة في تدريس الأساليب النّحويّة العربيّة للنّاطقين بغيرها.

دلال العسّاف د. سهى نعجة

الجامعة الأردنيّة الجامعة الأردنية

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على التّقاطعات بين العامّيّة الأردنيّة والفصحى في الأساليب النّحويّة؛ لتقييم مدى إمكانيّة استثمار العامّيّة في تدريس الأساليب النحويّة العربيّة في الفصحى؛ إذ تعدّ الأساليب النحويّة ركناً مفصليّا في تعلّم اللغة العربيّة؛ لشيوعها، وتداولها في التواصل نطقًا، وكتابةً.

و يغدو هذا الاستثمار ممكناً في ضوء طلبة يعرفون العامّيّة ممّن ينتمون لأصول عربيّة، أو عاشوا في مجتمع عربيّ للعمل، أو للدّراسة، واكتسبوا عامّيّته. وتغدو العامّيّة بذلك لغة وسيطة تقرّب الطّالب إلى الفصحى، وتفيد في تيسير الأساليب النّحويّة تعليماً، وتعلّماً وظيفيّاً.

وقد توقّف البحث عند محدّدات مركزيّة، ففرّق بين الاستثمار والاستخدام، والعامّيّة والعامّة، والأسلوب النّحويّ والقاعدة النّحويّة، كما توقّف عند التّقاطعات بين العامّيّة الأردنيّة والفصحى في الأساليب النحويّة؛ الخبريّة منها، والإنشائيّة؛ مستثمرًا معطيات المنهج الوصفيّ التّحليليّ في الوقوف على هذه التّقاطعات؛ مُقِرّا بها، ومؤكّدًا إمكانيّة تحقيق مشروع الاستثمار في ضوء هذا التّقاطع، آخذين بعين الاعتبار محاذير هذا المشروع، وأنّه ليس دعوة إلى إحلال العامّيّة محلّ الفصحى، إنّما محاولة استثمار العامّيّة في تقريب الفصحى من متداوليها من النّاطقين بغيرها في ضوء حصيلة مفرداتية أسلوبيّة تمكّنت منهم قبل تعلّمهم العربيّة.

Investment Of Jordanian Slang In Teaching The Arabic Grammatical Methods For Non-Native Speakers

Dalal Alassaf Dr. Suha Najeh

The University Of Jordan

Abstract

This research aims at identifying the intersections that occur between Jordanian slang and standard forms in grammatical methods, in order to assess the possibility of investment of the slang in teaching Arabic grammatical methods of the standard form. The Grammatical Methods are considered a pivotal cornerstone in teaching Arabic, this basically refers to its prevalence, and use in verbal and written communication.

This investment is possible when dealing with students of Arab origin who are well acquainted with the slang dialect, or have lived in an Arabic community for study or work, and gained ability to speak the slang dialect. Thus becomes the slang form of the language a median that brings the student closer to the standard form, it also aids in facilitating the functional teaching and learning of the grammatical methods.

The research has approached central spot lights : for there is a difference between investment and usage, the slang and the common, the grammatical style and the grammatical rule; it has also approached the interactions between the Jordanian dialect and the standard Arabic in the grammatical methods; that is the

nominative and the stylistic ; making use of the descriptive analytical method to point out these interactions; recognizing them and confirming the potentiality of achieving the investment scheme in the light of this interaction; taking into consideration the cautions before this scheme, and that it is by no means a call for replacing the standard with the slang ; but rather an attempt to invest the slang to make the standard more comprehensible for those who need to use it, of those whose mother tongues are different depending on a store of methods and Lexical that has been deeply rooted in their minds before starting to learn Arabic.

استثمار العامّيّة في تعليم الأساليب النّحويّة العربيّة للنّاطقين بغيرها.

تعدّ الأساليب النّحويّة ركناً مفصليّا في تعلّم اللغة العربيّة في ضوء التوسّل بها في التّواصل نطقًا، وكتابةً. ولمّا كانت العامّيّة الأردنيّة لا تخلو من سياقات أسلوبيّة نحو : (لمّا تِرْجَعْ عَالْبيت اتّصل فيّ)، و(ما أحْلى(مَحْلى) الجو!)، و(يا رِيتْ عِنْدي سيارة)، و(كِيف حَالَك؟)، وهي لا تبتعد كثيراً عن الاستخدام الفصيح لها إلا اختصاراً، أو تغييرًا وتحويرًا صوتياً، أو اقتصاداً في الجهد، فإنّ استثمارها في تعليم هذه الأساليب في الفصحى يغدو ممكناً، و لا سيّما لدى الطّلبة الذين يعرفون العامّيّة ممن ينتمون إلى أصول عربيّة من جهة الأب، أو الأمّ، أو ممن عاشوا في مجتمع عربيّ قصد الدّراسة أو العمل واكتسبوا عامّيّته، وذلك في ضوء التقاطعات بين العامّيّة و الفصحى في مستوياتها اللغويّة كافّة. وبذلك تغدو العامّيّة لغة وسيطة تقرّب الطّالب إلى الفصحى، وتيسّر عليه فهم تلك الأساليب، واستعمالها على نحو سليم في مواقفها الطّبيعيّة. ولعلّ استثمار العامّيّة على هذا النّحو يُعدّ جانباً وظيفيّاً في تدريس العربيّة يقف على وظيفة هذا الأسلوب وتركيبه

المؤدّي لمعناه، بعيداً عن التّفصيلات النّحويّة التي لا فائدة منها في أداء الوظيفة التي هي غاية استخدام الأسلوب.

ويستمد البحث أهمّيته من محاولته تجلية التّقاطعات بين الفصحى والعامّيّة في الأساليب النّحويّة، والبحث في إمكانيّة استثمار العامّيّة في تدريس الأساليب النّحويّة للطّلبة النّاطقين بغير العربيّة ممن يعرفون العامّيّة في ضوء هذه التّقاطعات.

فمثلا ً لا نكاد نقف على فرق بين العامّيّة والفصحى في قولنا في سياق التعجّب من طول الشّجرة، حين نقول في العامّيّة : (ما أطول الشّجرة !)، ونلفظها (مَطْوَلِ الشّجرة) بتقصير الصّائت الطّويل في (ما)، وحذف الهمزة عدا إثبات الحركة الإعرابيّة في الفصحى إذ نقول : (ما أطولَ الشّجرة ً!)

و نجد هذا الفرق الضئيل أيضا ًبين العامّيّة والفصحى في استخدام الأساليب، كما في قولنا في سياق الاستفهام في العامّيّة: (كِيفْ حَالَك؟)، (و كِمِ السّاعة ؟)، وتأتي في الفصحى بالطّريقة نفسها مع اختلاف قليل في ضبط البنية ،والحركة الإعرابيّة فنقول: (كَيْفَ حالُك؟)، (وكَمِ الساعة؟).

و نقول أيضاً في سياق الشّرط: (لُولاك ما سافَرِتْ). وهي كذلك في الفصحى مع اختلاف في ضبط البنية، واقتران جواب الشرط (لولا) باللام، وإثبات الحركة الإعرابيّة، إذ نقول: (لَوْلاكَ لما سافَرْتُ).

و يتّسع الفارق في مثل قولنا في سياق الاستفهام في العامّيّة :(مِينْ سَافر عَالصّين؟)، ويقابلها في الفصحى:(مَنْ سافرَ إلى الصّين؟)؛ فالفرق متمثّلٌ بكسر الميم، و إشباع الكسرة حيث أصبحت ياءً ،كما أن الفارق يتّسع في نحو قولنا: (يا ريتْ عندي سيّارة)، ويقابلها في الفصحى:(يا لَيْتَ عندي سيارةً) للتّعبير عن التّمنّي، إلا أنّه يمكن استثمار التّحويرات الصّوتيّة في تقريب هذا الفارق؛ فصوت (الرّاء)، و(اللام) صوتان لثويّان ينتميان إلى حزمة صوتيّة واحدة.

و هذا الإبدال في الحروف، والحركات موجودٌ في الفصحى كما هو موجود في العامّيّة. كإبدال الحروف في: (نَبَش ، نَبَس)، و(قَط ّ، قَدّ)، وإبدال الحركات في: (عِلاقة، عُلاقة، عَلاقة) .

و هذه الاختلافات الصّوتيّة عموماً لا تشكّل حجر عثرة في سبيل فهم مثل هذه الجمل أو غيرها.

ويستفيد البحث من معطيات المنهج الوصفيّ التحليليّ في الوقوف على التّقاطعات بين العامّيّة الأردنيّة والفصحى في الأساليب النّحويّة، وبيان مدى إمكانية استثمار هذه التقاطعات في تعليم الأساليب النحويّة، وآليّة هذا الاستثمار، ومعوقاته، ومحاذيره.

محدّدات البحث

أولاً: الاستثمار

قد يتوهّم بعض النّاس أنّ الاستثمار رديفُ* الاستخدام؛ فيستعملون كلا المصطلحين في الموضع نفسه، والحقيقة أنّ ثمّة فرقاً جوهريّاً بينهما في المعنى يتبعه أثرٌ في توجيه مسار هذا البحث، فلكلٍّ منهما دلالة ٌتحكم جواز استعمال أحدهما في موضع دون آخر.

جاء في المعجم الوسيط في مادة(خدم)[1] : خَدَمَه-خِدْمَةً : قام بحاجته. واستخدمه: اتّخذه خادماً، وسأله أن يخدمه، واستوهبه خادماً.

و جاء فيه أيضاً في مادّة (ثمر)[2]: ثَمَرَ الشجرُ– ثُموراً: ظهر ثَمَرُه. وثَمَر الشّيء: نَضِجَ وكَمُل. ويُقال: ثَمَرَ مالُه: كَثُرَ. وأثْمَرَ الشّيءُ: أتى بنتيجته. وأثمَرَ مالُه: كَثُرَ. واسْتَثْمَرَ المال: ثَمَّره .

والاستثمار: استخدام الأموال في الإنتاج؛ إمّا مباشرة؛ بشراء الآلات، والموارد الأوليّة، وإمّا بطريق غير مباشر؛ كشراء الأسهم و السندات.

وبناء عليه، فالاستخدام يتمثل في تَوَسُّلِ أداةٍ، أو فردٍ، أو طريقةٍ ،أو غيرها لأداء غرض معين ينتهي بقضاء حاجة من غيرانتظار نتيجة أخرى؛ فهو وسيلة يُؤتى بها لإنجاز أمر ما تنتهي بانتهاء الأمر. أمّا الاستثمار فيتجاوز ذلك إلى تنمية شيء موجود أصلاً يفضي إلى نتيجة تتجاوز عمليّة الاستخدام، وقضاء الحاجة.

لذا يمكن القول إنّ كلّ استثمار استخدام، وليس كلّ استخدام استثمارًا؛ فمثلاً يمكن أن أستخدم الأموال لشراء احتياجاتي من مَأْكَل، ومَلْبَس، وغيرها، فينتهي الأمر بقضاء هذه الحاجة، ويمكن أن أستثمرها في مشروع ما ينمّيها، ويزيدها، فأكون بذلك قد استخدمت الأموال لغرض يمتدّ إلى ما بعد قضاء الحاجة.

إذن، فاستخدام العامّيّة في تدريس الأساليب النّحويّة الفصحى وسيلة - كغيرها من وسائل التدريس التعليميّة - لا غاية؛ يفيد منها المعلّم في تدريس جميع الطلبة سواء أكانوا يعرفون العامّيّة أم لا، وبغض النظر عن مدى إمكانيّة ذلك، وفاعليته. أمّا استثمارها فيتمثّل في الاستفادة من الحصيلة اللغويّة في المفردات والأساليب العامّيّة لدى الطّلبة الذين يعرفون العامّيّة فقط ممن ينتمون لأصل عربيّ؛ سواء أكان عَربيَّ الأب أم الأم، أم كليهما، أم ممّن عاشوا في مجتمع عربيّ قصد الدّراسة، أو العمل، واكتسبوا عاميّته، مما يفيد في تيسير الأساليب النّحويّة تعليمًا، وتعلّمًا وظيفيًا؛ أي تعلّم هذه الأساليب في الفصحى على نحو يمكّنهم من تحصيل الكفاية اللغويّة بأيسر السّبل، وأنجعها؛ مستثمرين التّقاطعات الصّوتيّة، والصّرفيّة، والنّحويّة، والأسلوبيّة بين الفصيح والعامي في ضوء وحدتهما أصلاً، واختلافهما فرعاً، فيغدو استثمار العامّيّة على هذا النّحو جزءاً من عمليّة التّخطيط اللغويّ[3]، الذي يُستفاد منه في وضع خطط علميّة واضحة ومنظّمة؛ لحلّ مشكلات الاتّصال اللغويّ على مستوى الدولة تُعتمد فيه الدّراسات اللغويّة التي تتبنّى الموضوعات ذات الصّلة؛ كاللهجات العامّيّة وعلاقتها بالفصحى، والمستوى اللغويّ الذي ينبغي استخدامه، وغيرها من القضايا اللغويّة المهمّة التي يدخل ميدان بحثنا ضمنها .

واستثمار العامّيّة في الفصحى ثمرة آتت أكلها إلى حدّ كبيرعلى مستوى المفردة؛ إذ شاعت في أدب كثيرين من الأدباء، كالشّاعر العالميّ ت.س إليوت، والعربيّ صلاح عبد الصّبور، والشّاعرَيْن المحلّيّين مصطفى وهبي التّل (عرار)، و راشد عيسى.

ولعلّ التبصّر بتجارب هؤلاء الشّعراء يفيد الدّراسة إلى حدّ كبير، عبر الإفادة من بعض نتائج تجاربهم، وإسقاطها على مشروع هذه الدّراسة الرّاني إلى استثمار العامّيّة في تدريس الأساليب النّحويّة الفصحى للنّاطقين بغير العربيّة ممّن يتعاطونها في حياتهم اليوميّة .

ثانياً: العامّيّة

وتسمّى أيضاً الدّارجة، أو المحكيّة، أو المتداولة، "وهي لغتنا الأم التي نكتسبها في خلال بضع السّنوات الأولى، وتحدّد تشكيل البرنامج اللغويّ الأوّل في الدّماغ"[4]، وهي لغة التّخاطب، والحياة اليوميّة المتداولة بين النّاس في المجتمع الواحد؛ مثقّفين وأمّيّين، عاملين ومتعلّمين، كباراً و صغاراً، تفترق حيناً، وتلتقي أحياناً بين جماعة وأخرى. وتكون على مستوى الكلام المنطوق، ولا يحبّذ استخدامها في الكتابة عند الكثيرين.

و تتحرّر العامّيّة من الحركات الإعرابيّة، وتلتزم التّسكين غالباً، وتتنوع طرائق النّطق بالأصوات، وتكثر التّبادلات الصّوتّية فيها، كالتّبادل الصّوتيّ الواقع بين(الفاء)، و(الثاء) لتقاربهما مخرجاً، وصفة تحكّم كما في ((ثوم)،و(فوم)،و(فُمّ)،و(ثُمّ))،فتتعدّد بذلك اللهجات. يقول عمّار ويس :" فاللغة المنطوقة لاتتقيّد بالضّوابط التي تتقيّد بها اللغة المكتوبة ممّا يفسح المجال لممارسات لغويّة من مظاهر الفروق في استعمالات الأفراد للغة المشتركة، وتباين المجموعات داخل الجماعة اللغويّة مما يؤدّي إلى إفراز ظاهرة اللهجات."[5]

و العاميّ كما ورد في المعجم الوسيط [6]: المنسوب إلى العامّة. والعامّيّ من الكلام : ما نطق به العامّة على غير سنن الكلام العربيّ. والعامّيّة: لغة العامّة، وهي خلاف الفصحى. فالعامّيّة إذن لغة النّاس عامّة في المعاملات الحياتيّة غير الرسميّة .

و ثمّة خلافٌ في تحديد مفهوم العامّة؛ حيث يرى الجاحظ (ت255هـ) أن العوامّ هم الذين لايعربون في كلامهم، ولا يخرج الكلام من أفواههم مخرجاً سَرِيّاً فيقول: " إذا سمعت بنادرة من نوادر العوام، ومُلَحَةٍ من مُلَحِ الحشوة والطّغام، فإياك وأن تستعمل فيها الإعراب، أو تتخيّر لها لفظاً حسناً، أو تجعل لها من فيك مخرجاً سرياً"[7]. فالعامّة عنده " ربما استَخَفّت أقلّ اللغتين وأضعفهما، وتستعمل ما هو أقلّ

في أصل اللغة استعمالاً، وتدع ما هو أظهر وأكثر "[8]، فالعامّة في رأيه هم من يتكلّمون العامّيّة.

ويقول أبو بكر الزّبيدي (ت379هـ) في كتابه لحن العوام :" وليس المقصود من العامّة هنا ـ أي في كتب لحن العامّة ـ الدّهماء وخشارة النّاس؛ فما كان يهمّ اللغويين من أمرهم شيء، وإنّما المقصود بهم عند هؤلاء هم المثقّفون الذين تتسرّب لغة التّخاطب، والحياة اليوميّة إلى لغتهم الفصحى في كتاباتهم، وأحاديثهم في المجالات العلميّة، والمواقف الجدّيّة، كموقف الخطابة والوعظ مثلاً "[9].

و يُعلّق عبد العزيز مطر في كتابه (لحن العامّة في ضوء الدّراسات اللغويّة الحديثة) على التّعريف الذي نقله من المعجم الوسيط للعامّة ـ وهو أنّهم خلاف الخاصّة ـ بقوله: " العامّة في هذا المعجم: من يتكلّمون بلغة مختلفة عن الفصحى. ولكن هذا التّعريف غير مانع، إذ إنّ أكثر الخاصّة عندنا يتكلّمون بخلاف الفصحى في خطابهم العاديّ، ولم يبيّن على وجه الدّقة طوائف الشّعب الذين ينطبق عليهم لفظ "العامّة"، والذين ينطبق عليهم لفظ الخاصّة "[10].

و أورد ابن مكي (ت501هـ) أمثلة تبيّن بوضوح أنّ مفهوم العامّة يشمل العوامّ بالمعنى الواسع، أي رجل الشّارع في الاصطلاح الحديث [11].

ومهما يكن من خلافٍ في تحديد مفهوم العامّة، أو العوامّ فما يهمنا هو أن كلاً منهم؛ سواء أكانوا مثقّفين، أم عوامّ، أم خواصّ، يتحدّثون العامّيّة في نطاق مجتمعهم الضّيّق، وإليهم تنسب.

وقد بحث بعضهم في أسباب نشوء العامّيّة ومظاهرها، فكان العامل الرّئيس عند معظمهم هو الاختلاط و انتشار اللحن. يقول محمّد حسين آل ياسين : " كان من أثر هذا الاختلاط، وانتشار اللحن ،والخطأ في الألسنة نشوء لغةٍ للتّخاطب بين عامّة النّاس لا تتقيد الفصحى، بل الغرض منها مجرّد التّفاهم فيما بينهم في شؤونهم العامّة والخاصّة، و هذه اللغة النّاشئة كانت أوّل ظهورها بطبيعة الحال أقرب إلى الفصحى، ثم أخذت تبتعد بالتّدريج عصراً بعد عصر بحسب المؤثّرات الكثيرة الّتي عملت في ذلك. وقد كان من أوائل نشوئها بوادر اللحن بتسكين أواخر الكلم، ثم أخذت عناصرها ، ومقوماتها تتوسّع، وتتعدّد شيئاً فشيئاً "[12].

وهذا ما ذهب إليه أيضاً حسين نصّار في كتابه (المعجم العربيّ) حيث يقول : " أخذ اللحن ينتشر على ألسنة العرب و المتكلّمين بالعربيّة، حتى ظهرت لغة تخلّصت من الإعراب، وخالفت العربيّة الفصحى في كثير من المفردات، وفي طريقة تأليف العبارات، وبعض الخصائص اللغويّة الأخرى، وسُمّيت تلك اللغة العامّيّة، لجريانها على ألسنة العامّة من النّاس"[13].

على أنّ العامّيّة وإن خالفت الفصحى في كثير من المفردات، وفي طريقة تأليف العبارات والتّراكيب؛ فتقاطعها مع الفصحى كبير إلى حدّ ما؛ فالباحث في أصول الكلمات العامّيّة يجد أنّ أكثرها ذات أصول فصيحة، ولعلّ وجود معاجم عربيّة تُعنى بردِّ العامّيّ إلى الفصيح نحو: قاموس (ردِّ العامّيّ إلى الفصيح)، و(معجم الألفاظ العامّيّة ذات الحقيقة والأصول العربيّة)، و(المعجم الدّلاليّ بين العامّيّ والفصيح) [14]خير شاهد على تقاطع الفصحى والعامّيّة، وأنّ العامّيّة إنْ هي إلا فرعٌ من أصل هو العربيّة الفصحى، لكنّ إهمالها، وقلّة استخدامها جعلها غريبة على السّمع، فتوهّم النّاس مخالفتها للفصحى مثل كلمة (إيش)، و(رَحْ)، و(بِديّ) ناهيك عن وجود " ضوابط تتحكّم في اللغة العامّيّة من حيث إنّها تعود إلى متن لغويّ واحد، كما أنّها تلتزم القواعد، والعلائق اللغويّة بين ألفاظ الجملة من حيث الفاعليّة، والمفعوليّة، والنّعت، والتّقديم، والتّأخير، والتّذكير، والتّأنيث، والإفراد، والجمع وغيرها مما يعتري اللغة المشتركة من ضوابط. ويبقى الفرق الوحيد تقريباً كامناً في الجانب الصّوتيّ المتحرّر من قيود الأصوات المقيّدة بالحركات "[15].

فالعلاقة بين العامّيّة والفصحى كما يرى عمار ويس هي علاقة أطوار يعيشها الجسم الواحد، ولا يتعلّق الأمر ألبتة بجسمين منفصلين غريب أحدهما عن الآخر.

يقول محمود تيمور: " هذا الذي نجده من ظواهر العامّيّة، ونسمّيه فوارق بينها وبين الفصحى ليس في الحقّ فوارق بينها وبين العربيّة، وربّما كان من الإنصاف أن نسمّيها موفّقات. ونحن إذا سمّيناها فوارق فلأننا نلحظ أنها تفرق بينها وبين لغة الكتابة و التّدوين، لا بينها وبين العربيّة في معناها العام في شمولها لما جرى على ألسنة العرب من لغات ولهجات "[16].

إنّ العامّيّة شكل من أشكال الاقتصاد اللغويّ؛ غايته تبسيط الفصحى؛ وهذا أمر تقتضيه طبيعة الموقف الكلاميّ الذي يتطلب غالباً الاقتصاد في الجهد في المستويات اللغويّة المختلفة؛ خلافاً للموقف الكتابي. يقول عبد القادر المغربيّ:" العامّيّة اختزال للفصحى، و طريقة اختصار في تعابيرها، وعدول إلى ما هو الأنسب والأصلح من أحوالها"[17].

و لعلّ قول محمد راجي الزّغول يؤيّد مذهبنا؛ إذ يرى أنّ للعامية قواعد، وتستطيع كتابتها إن كان ذلك ذا جدوى؛ و هي تميل إلى التبسيط في النّحو، إذ تلغى الحركات، وتقل الأوزان، والتمييزات . يقول: " لا شك في أنّ العامّيّة تميل إلى التّبسيط، وخاصّة في القواعد؛ إذ على سبيل المثال تختفي صيغة المثنّى تقريباً، وينقص عدد الضّمائر، وتختفي معظم أوزان الجمع، وصيغ الأفعال، وكذلك تختفي حركات الإعراب ... لكنّ هذا التبسيط هو لاشك على حساب القدرة على التّعبير "[18].

فلا غَرْوَ إذن في أنّ الكتابة تتيح فضاء رحباً للتّعبير، وللنّقاش، والتّفصيل لا يتيحه الكلام؛ لأن الموقف الكلاميّ بطبيعة الحال لا يحتمل الإطالة، والشّرح،

والتّفصيل في التّعبير عن الفكرة. ولعلّه تخفّف في النّطق بإهمال الوقوف على الحركات الإعرابيّة واللجوء إلى التّسكين، ويؤيد ذلك ما ذهب إليه محمد أبو حديد في قوله: " والتّحريف في العامّيّة ناشئ في أغلب الأحوال من القصد إلى التّخفيف في النّطق إذا لم يكن ناشئاً من تأثير لهجة بعض القبائل العربيّة"[19].

و لعلّ في إدراك هذه الحقائق، وسبر أغوارها ما يعيننا على المضيّ قدماً في بحثنا هذا؛ فالعامّيّة هي الفصحى المخفّفة أو المبسّطة. وإن كانت العامّيات تفترق أحياناً في ضوء تنوّعها بتنوع البيئات التي تنتمي إليها، إلا أنّها في النّهاية تلتقي في نقاط مشتركة كثيرة هي الثّوابت في أي لغة وفروعها باعتبار انتمائها إلى متن لغويّ واحد. فالعامّيّات بنات الفصحى، ومعروف أنّ الأمّ تورث بناتها الكثير من خصالها، وسماتها، وأحياناً بعض تفاصيلها. تنماز الواحدة عن الأخرى ببعض السّمات والملامح، ومع ذلك تُعرف صلة القرابة بينهنّ. وكذلك الأمر بالنسبة إلى العاميات؛ فقد تنماز كلٌّ منها ببعض الخصائص اللهجية التي تدلّ على انتمائها إلى مجتمع دون غيره، أو حرفة أو مكان أو غيرها، إلا أنّها في نهاية المطاف تُردّ إلى أصلها، ويبقى بينها أواصر قرابة مشتركة تدلّ على انتمائها إلى أصل واحد متجذّر في أعماق العرف اللغوي ّ. يقول نهاد الموسى:" تتمايز هذه العامّيّات فيما بينها بفروق و خصائص، ولكنّها تلتقي على مقادير مشتركة باعتبار أصولها التاريخية، ثم باعتبار مجاورتها للفصحى، ثم باعتبار ما يعرض بينها من الاحتكاك المباشر"[20].

و قد يُتَوهّم أنّ الحديث عن العامّيّة حديثٌ عن الألفاظ العامّة أيضاً، واتفاقٌ بين المصطلحين في الدّلالة، وهذا أمرٌ لا يخلو من لُبْس؛ فثمّة اختلاف بين هذين المصطلحين ينجم عنه في المحصّلة اختلاف في توجيه مقاصد هذه الدّراسة. فالألفاظ العامّة[21] هي تلك الألفاظ التي يتداولها النّاس على اختلاف طبقاتهم الاجتماعيّة، ومستوياتهم الثقافيّة، والتعليميّة، والاجتماعيّة، والبيئيّة، والماديّة وغيرها، ممايتصل بجوانب الحياة اليومية من مأكل، وملبس، ومشرب، ومسكن وغيرها. فالكلمات (أم)، و(أب)، و(شجرة)، و(مكتب)، و (مدرسة)، و(مسجد) وغيرها، كلمات تسود بين أفراد المجتمع بطبقاته المختلفة، "فهي شائعة كثيرة التّداول"[22]. وعليه سميت بالألفاظ العامّة، فهي لاتختصّ بجماعة دون أخرى، ولا ينماز بها مجتمع دون آخر، ولا تلازمها سمة الخصوصية التي تجعلها ذات فرادة لفئة أوحرفة دون أخرى، إنّما هي عامة عمومية استخدامها، ومستخدميها، يستعملها عامّة النّاس وخاصّتهم.

ومن هنا أُلّف معجم في ألفاظ الحياة العامّة[23] يُكتفى به بالمفردات التي يُحتاج إليها في كافّة مرافق الحياة، وتُحشد فيه أوضاع جديدة للدّلالة على مستحدثات

العصر الفنيّة المتداولة، وهذا يعني أيضاً أنّها ألفاظ تدور صعوداً و هبوطاً، ما دارت عجلة الحياة، فهي في تطوّر مستمرّ استمرار الحياة و الكون.

أمّا العامّيّة ميدان بحثنا فتنماز عن مصطلح الألفاظ العامّة بما لها من خصوصية لهجية تميّزها عن غيرها من العامّيات، فلا يتحدثها عامّة النّاس على اختلاف مستوياتهم في كلّ المجتمعات، إنّما يتحدثها عامّة النّاس في المجتمع الواحد، فهي نقطة الالتقاء بين لغة المثقفين، ولغة غير المتعلّمين(الأميين) في مجتمع لغويّ لهجيّ واحد، أي لغة الخطاب بينهم. وعليه تتنوّع العامّيات بتنوّع المجتمعات السّائدة فيها، تحدّها حدود الزّمان، والمكان، وعادات المجتمع، وتقاليده، وثقافته، فتؤثر فيها وتمنحها الخصوصيّة، والفرادة اللهجيّة التي تميزها عن أخواتها العامّيات، ولهذا تتنوّع العاميات بتأثير هذه العوامل فيها.

ولا تقتصر هذه الخصوصيّة اللهجيّة على جانب المفردات، إنّما تطال التّعابير، و التّراكيب الاجتماعيّة السّائدة في مختلف المواقف الاجتماعيّة التي قد تلتقي أحياناً، وتفترق أحياناً أخرى بين مجتمع و آخر.

ثالثاً: الأسلوب النّحوي

تزخر حياتنا اليوميّة بالسّياقات الأسلوبيّة التي نوظّف فيها هذه الأساليب، من استفهام، وتعجّب، ومدح، وذمّ، وأمر، ونهي، وتحذير، وإغراء، وشرط، وتوكيد وغيرها. ولو حاولنا رصد حديث يوميّ، وتتبعنا ما فيه من أساليب نحويّة لوجدنا أنّ كلامنا كلّه يُعدّ تمثيلا ًللأساليب النّحويّة، " فاللغة في مجملها ليست إلا مجموعة أساليب إذا عرفناها عرفنا اللغة بأسرها "[24]. وما هذه الأساليب إلا طرائق في التّعبير عن معنىً يُراد في مواقف الحياة المختلفة، وبذا تعدّ هذه الأساليب ركناً لغويّاً مفصليّا في مهارتي اليد(الكتابة)، واللسان(الكلام)، لابدّ للدّارس الأجنبيّ من تعلّمه عند الإقبال على تعلّم العربيّة، وهي لا تبتعد كثيراً عن الاستخدام الفصيح لها إلا اختصاراً، أو انحرافاً صوتيّاً، أو اقتصاداً في الجهد .

ومن هنا جاء التّوجه لاستثمار ما في حديثنا العاميّ من أساليب نحويّة لتعليم هذه الأساليب في الفصحى لمن يعرف لغة التّخاطب اليوميّ (العاميّ) من النّاطقين بغير العربيّة. ويغدو هذا الأمر ممكناً في ضوء التّقاطعات بين الفصيح و العامّيّ. بل يبدو أسلوباً طبيعيّاً وظيفيّاً في تعلّم قواعد النّحو عموماً، والأساليب النّحويّة على وجه الخصوص. تقول ظبية السّليطي:: " لاشكّ في أنّ أفضل أسلوب في تدريس النّحو بشكل عام هو ما استمد منهجه من الطّبيعة، فالقواعد لا تأتي منفصلة، أو في جمل، وإنّما تأتي في ظلّ اللغة وممزوجة بالاستعمال اللغويّ" [25].

والأساليب النّحويّة باب من أبواب النّحو ينطبق عليها ما ينطبق على النّحو عامّة. ولعلّ هذا الأسلوب يُشعر الطّلبة بفائدة ما يتعلّمونه و قيمته في حياتهم التّواصليّة التّعبيريّة. واستثمار العامّيّة التي يعرفونها في تدريسهم الأساليب النّحويّة الفصحى على هذا النّحو، يجعلها مادّة حيّة مألوفة لديهم، عبر ربطها بالمواقف الطّبيعيّة التي يستخدمون فيها هذه الأساليب في حياتهم اليوميّة. وعليه فإنّهم سيألفون دراستها في الفصحى، و ستثير اهتمامهم وانتباههم، ممّا يساعد على إيجاد الفاعليّة بينهم، وبين ما يتعلّمونه، ممّا يحقّق نتائج أفضل في العمليّة التّعليميّة التّعلّميّة. فمعروف أنّ لطريقة التدريس دوراً مهماً في إقبال الطّلبة على اللغة أو النّفور منها، سواء لابن اللغة أم للمتعلّم النّاطق بغيرها .

وللأساليب النّحويّة أهمّيّة في دعم قواعد النّحو و الإعراب التي يتعلّمها الدّارس؛ حيث يوصي بعض الباحثين بأن " تُدرّس القواعد في إطار الأساليب التي في محيط المتعلّم، وفي مستواه ، وتلك التي ترتبط بواقع حياته "[26]، وبذا تغدو طريقة تسهّل تعلم النّحو على الطّالب وظيفيّاً عبر ربطها بالاستعمال اليوميّ للغة، و طريقة لترغيب الطّالب في مادّة القواعد. وقد أثبتت ذلك دراسة ٌ قام بها أمين الكخن (1989) بهدف تتبع مناهج قواعد اللغة العربيّة وكتبها في الصّفوف الإعداديّة وتقويمها في محاولة بيان محاولات وزارة التّربية و التّعليم في تطوير تعليم قواعد اللغة العربيّة في الأردنّ. وقد خلصت هذه الدّراسة إلى مجموعة من النّتائج، لعلّ ما يهمّنا منها هو " أنّ تدريس بعض الموضوعات النّحويّة في إطار الأساليب واحدة ٌ من أهم الطّرق لترغيب الطّالب في مادّة القواعد "[27].

وربما يمكن لنا أن نقيس ذلك على الطّلبة الأجانب الذين يعرفون العامّيّة، و يستخدمونها بما فيها من سياقات أسلوبيّة يمكن استثمارها لتيسير الأساليب النّحويّة الفصحى؛ تعليمًا، وتعلّماً وظيفيّاً .

وواضح مما سبق أن ثمّة اختلافاً في الدّلالة، والاستخدام بين مصطلحي الأسلوب النّحويّ، والقاعدة النّحويّة، وأنّ فيه برهاناً يقطع الشّك باليقين في التّفريق بينهما عند من يظنّ أنّ المصطلحين سواء.

فقد جاء في لسان العرب: الأسلوب : الطريق، والوجه، والمذهب. ويُقال: أنتم في أسلوب سوءٍ، ويجمع أساليب. و الأسلوب: الطريق تأخذ فيه[28]. وجاء أيضاً: سلكتُ أسلوب فلان في كذا : طريقته ومذهبه، وطريقة الكاتب في كتابته[29].

فالأسلوب في اللغة على العموم طريقة يسلكها الإنسان لبلوغ هدف ما، أو أداء أمر معين، أو التعبير عن حاجة يقصدها. ومنها الطّريقة التي يتّخذها المتكلّم في حديثه أو كتابته ليعبر عن المعاني المختلفة التي يريدها و فقاً لمقتضيات الحال، و الموقف الرّاهن .

وعرّف عبد القادر مايو الأسلوب النّحويّ بأنّه : طريقة متّبعة لأداء معنى يخصّها بوساطة فعلٍ، أو أداةٍ، أو صيغة محدّدة معروفة[30]. فقولنا : (لَسْتُ مُتْعَبًا) في سياق

الإجابة بالنفي عن استفهام تقديره (هل أنت متعبٌ؟) أسلوب للنّفي أدّاه الفعل النّاقص (ليس). فأسلوب النّفي طريقة في التّعبير عن الإنكار، له تركيب أو أداة تحمل معناه، وتنقله عبرها . وكذلك الأمر في قولنا: (من جاء إلى الحفلة ؟)، فهو أسلوب للاستفهام باسم الاستفهام (من). وقولنا: (ما أطول الشجرة!) وهو أسلوب ٌ للتعجّب، أداته صيغة (ما أفعل التعجبيّة+اسم منصوب).

فالأسلوب النّحويّ إذن طريقة للتّعبير تؤدّي وظيفة دلاليّة يُعبَّر عنها بتركيب معيّن يشتمل على أداة أوصيغة تميّزها. ويمكن التّمييز أحياناً بين هذه الأساليب عبر طريقة نطقها، وتنغيمها؛ فطريقة التّعبير عن ردّة فعل لحدث ما، أو التّعجّب منه تختلف عن طريقة النّهي أو الأمر مثلاً، وهما تختلفان عن طريقة الاستيضاح أو الاستفهام عن أمر ما؛ فالاستفهام له أدوات، وله طريقته في التّعبير الصّوتيّ. وقد يدخل في ذلك أيضاً تأثير المستوى الاجتماعيّ في طريقة الأداء الصّوتيّ لهذه الأساليب و غيرها.

و مهما يكن من أمر فإنّ الأساليب النّحويّة أوضح ما تكون في الأداء؛ الكلاميّ نبراً وتنغيماً، وإن كان لها تقعيدٌ على المستوى الكتابيّ،" فالأسلوب النّحويّ يغلب أن يكون محكوماً بقاعدة نحويّةٍ ثابتةٍ متعارفٍ عليها "[31]، والالتزام بقواعده ضرورةٌ تحكم فصاحة الاستخدام، أو الخروج عن الفصاحة بالخروج عن القاعدة. فالقاعدة هي الأصل والأسّ، و القواعد النّحويّة أساس اللغة، ومرتكزها الثّابت المتّفق عليه الذي لا يجوز خرقه، لأنّها " تستند إلى وصف الواقع الثّابت من الاستعمال اللغويّ الصّحيح الذي ارتضاه العرب وعلماء الأمّة العربيّة في عصر الاستقراء و الاحتجاج "، وهي "وسيلة توجيه الصّواب في التّعبير و مقياسه، فأحكامها تعليميّة؛ مثل القواعد التفصيليّة لباب (الحال) مثلاً التي توضح مفهومه، وحكمه الإعرابيّ، وأشكاله التعبيريّة، وشروطه، وحكمه في التّقديم و التّأخير .. ، إلخ من الأحكام الخاصّة بالحال في العربيّة "[32]. أي أنّها مجموعة قوانين، وتعميمات تصف تركيب الجمل، والكلمات، وعملها في حالة الاستعمال، وتضبط أواخر الكلمات، بناءً على دراسة العلاقات بين الكلمات في الجمل، فتتحكم بالتّغير الذي يطرأ على أواخر الكلمة في حركتها، وبنائها وفقاً لموقعها الإعرابيّ. وأحياناً تُميز المعاني المختلفة؛ إذ لايستطاع التمييز بين التعجّب، والاستفهام، والنّفي مثلاً إلا بالحركة الإعرابيّة ، لأنّ الصيغة فيها واحدة[33] . و يظهر ذلك في الجمل :(ما أطولَ الشجرةَ !)، و(ما أطولُ الشجرةِ؟)، و(ما أطولَ الشجرةُ).

و بذا فإنّها "تساعد في تحديد الوظائف النّحويّة في التّراكيب عبر بيان العلاقة بين مكوّناتها ، وبنية هذه المكوّنات، و إعرابها، وضبطها "[34]. وهي أعمّ، وأشمل من الأسلوب النّحويّ، لأنّها الأساس الثّابت الذي يضبط البناء الإعرابيّ للجملة على اختلاف أشكالها؛ إنْ إخباراً، أو تقريراً، أو طلباً بما فيها من الأساليب النّحويّة، أمّا

الأسلوب النّحويّ بوصفه طريقة للتعبير عن مقاصد معيّنة، فيتمتع بمرونة أكبر، إذ تتعدد طرائق التّعبير عنه، فلا يلتزم نمطاً واحداً ثابتاً ثبوت القاعدة النّحويّة التي تحكمه ، إنّما تتنوّع أنماط أدائه تبعاً لعوامل مختلفة، مثل: البيئة، وحال المخاطب، ومستواه التّعليميّ، والثّقافيّ، والعامل الاجتماعي.

إنّ كلّ أسلوب نحويّ له قواعد تحكمه، وتضبط تركيبه، وتحدّد صورته الشّكليّة (الحركات الإعرابيّة)، ولكن ليست القواعد النّحويّة كلّها مرتبطة بالأسلوب النّحويّ فقط، فالقواعد تحكم بناء اللغة ككلّ بما فيها من جمل، وتراكيب مختلفة، ولا تقتصر على الأساليب النّحويّة. وبينما تؤدّي الأساليب النّحويّة وظائف متعدّدة، وتعبّر عن معانٍ مخصوصة تتنوّع طرق أدائها عبر تراكيب مختلفة، فإنّ القواعد النّحويّة تحدّد هذه التّراكيب وتحكمها بالضّبط الشّكلي الثّابت .

وهكذا فإنّ القواعد النّحويّة وسيلة للتّعبير الصّحيح والنّطق السّليم لا غاية في ذاتها؛ فيها عصمة القلم و اللسان من الوقوع في الخطأ. أمّا الأساليب النّحويّة فتصل إلى غاية، عبر نقل رسالة يؤدّي مبتغاها تركيب الأسلوب النّحويّ.

التّقاطعات بين العامّيّة و الفصحى في الأساليب النّحويّة

يتوسّل أبناء الجماعة اللغويّة بالأساليب النحويّة للتعبير عن مظاهر الحراك المجتمعيّ، وآليّات التواصل. وتتخذ اللغة للتعبير عن هذه الأساليب وسائل عدّة؛ لغوية، وغير لغوية. ونجد لكلّ أسلوب منها تركيباً معيناً، وأدوات خاصة تعبر عن غاية تُقصد، ورسالة يُراد إبلاغها، كما نجد إمكانية التعبير عنها اعتماداً على النبر والتّنغيم الصّوتيّ، ولاسيّما على مستوى الموقف الكلامي الحي، وعادة ما تغني القرائن المعنوية في سياق الحدث الكلامي عن أجزاء من هذا التركيب .

و لمّا كانت العامّيّة الأردنية لا تخلو من سياقات أسلوبية، تتقاطع مع الفصحى تقاطعا كبيرًا في نظامها اللغوي؛ صوتاً، وصرفاً، وتركيباً، ودلالة، فإنّ استثمارها في تعليم الأساليب النّحويّة الفصحى للناطقين بغير العربيّة يغدو مشروعا لغويّا ممكنا.

و فيما يأتي عرض لهذه الأساليب النّحويّة العامّيّة، وبيانٌ لأوجه التّقاطع بينها وبين الفصحى، مما يساعدنا في الكشف عن مدى إمكانية استثمار ما في العامّيّة من أساليب نحوية تقترب أو تبتعد قليلاً عن صورتها في الفصحى، لتيسير تعليم هذه الأساليب في الفصحى وتعلمها على نحوٍ وظيفي طبيعي للنّاطقين بغيرها .

أوّلا: الأساليب النّحويّة الخبريّة

يكون الكلام خبرياً إن احتمل الصدق والكذب لذاته؛ حيث يصح أن يقال لقائله: صادق، أو كاذب. والمراد بالصادق ما طابقت نسبة الكلام فيه الواقع، وبالكاذب مالم تطابق نسبة الكلام فيه الواقع[35].

وتتخذ العربية لنقل الكلام إخباراً عدة أساليب هي :

أ. الشّرط :

تستخدم العامّيّة الكثير من أدوات الشرط التي تستخدمها الفصحى، وتسير على وفق أسلوبها غالباً، وتؤدي وظيفتها، ومعناها. فنحن نقول في العامّيّة مثلا ً: (لمّا اتْخَّرَجِتْ من الجامعة اشْتَرِيتْ سيارةْ)، و(لو مَعِي افْلُوس لبَنيتْ مسجدْ)، و(لو دَرَسْتَ لنَجَحْتَ)، و(لو دَرَسِتْ كان انْجِحِتْ)، و(أيْ إشِي تاكْلُه(ابْتَاكْلُه/ ابْتوكْلُه) آكِلْ (آكُل/باكُل/بُوكِل) منه)، و(أنا اشْتَرِيتْ قميص أمّا أُخْتِي(إخْتِي) اشْتَرَت فُصْطان (فستان))، و(لُولا امْسَاعَدْتَكْ كان ما انْجِحِتْ)، و(كُل ما زُرْتها(زُرِتْها) كُلْ ما اسْمِعِت خَبر اجْديد)، و(إذا(إزا/إدا) اتَّصَلِتْ بخالد سلّم عليه)، و(متى (ايْمتى) قَرّرتِ اتْرُوحي عالسوق خَبْرِيني). ويقابلها في الفصحى على التوالي: (لمّا تَخَرَّجْتُ من الجامعة اشتريتُ سيارة)، و(لومعي فلوسٌ لبنيتُ مسجداً)، و (لَوْلاك لما سافرْت)، و(لَوْلا مُساعدَتُكَ لما نَجحْتُ)، و(أيَّ شيءٍ تأكُلْهُ آكُلْ منه)، و(اشتريتُ قميصاً أمّا أختي فاشترت فستاناً)، (وكلّما زُرْتُها سَمعْتُ خبراً جديدًا)، و(إذا اتَّصَلْتَ بخالد فسلّم عليه)، و(متى قرّرتِ الذهاب إلى السوق فأخبريني).

و نلاحظ عبر هذه الأمثلة أن العامّيّة تستعمل معظم أدوات الشّرط التي تستخدمها الفصحى، كما نلاحظ التّقارب في تركيب جملة الشّرط بين الفصحى والعامّيّة، مع وجود اختلافات لا تؤثّر في أداء المعنى و الوظيفة، ولا تحول دون تحقيق الفهم و الإفهام، ولا تُخلّ كثيراً في تركيب الجملة . إذ يتمثّل الاختلاف في أنّ العامّيّة لا تثبت الحركة الإعرابيّة في نهاية الكلمات، وتستخدم كلمة (كان) بدلا ًمن (اللام) كما في جواب الشرط في جملة (لو) و(لولا)، وتخفّف الشدة فتقول (أيْ) بدلا من (أيّ)، و(كُلْ ما ، كُلْما) بدلا ًمن (كلّما). وقد تستخدم العامّيّة (أي) مشددة، كما تميل العامّية إلى حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط لأداة الشرط (إذا) التي تستخدمها الفصحى ضمن شروط[36]واستخدام االمضارع بعد (إذا)، والأصل استخدام الماضي فقط .وإبدال بعض الحركات في أدوات الشرط فتقول (لُولا) بدلا ً من (لَولا)، كما تبدل في الحروف كما في (إزا/إدا/إذا).

وهكذا فإن أجزاء جملة الشرط متحققة في العامّيّة كما هي في الفصحى غالباً، مع تغييرات وتحويرات بسيطة. و نجد هذه التغييرات والتحويرات أيضاً خارج نطاق تركيب الأسلوب الشرطي في الكلمات؛حروفاً، وأفعالاً، وأسماءً؛ فالعامّيّة تلجأ إلى التسهيل والتخفيف غالباً كما في تسهيل الهمزة في (تاكله)، وقلبها واواً عند ضم فاء الكلمة؛ لمناسبة الضمة، وإدخال همزة الوصل على

الفعل الماضي كما في (اتْخَرَّجِتْ / انْجِحِتْ)، وإدخال الباء على المضارع كما في (ابْتُطْلُبْ / بَعْمَلْ)، وغيرها.

و يتسع الفارق بينها حين تستخدم بعض المفردات التي لا تستخدم في الفصحى، وإن كان أصلها فصيحاً مثل: (تروح)، ومع ذلك يبقى التركيب دالا ًعلى الشرط مؤدياً وظيفته .

ب. النفي :

تستخدم الفصحى عدة أدوات للتعبير عن النفي في الماضي، والمضارع، والأمر، وكذلك النفي في الأسماء، أمّا العامّيّة فلا تستخدم غالباً سوى أداتين هما: (ما)، و(لا) فمثلا ً: نقول في العامّيّة في نفي الماضي: (ما أكَلِت اليُوم)، و(لا دَرَسِتْ ولا اشْتَغَلِتْ/ (ما دَرَسِتْ ولا اشْتَغَلِتْ))، ويقابلها في الفصحى (ما أكَلْتُ اليوم)، و(ما دَرَسْتُ و ما (لا) اشْتَغَلْتُ). أي كما هي في العامّيّة تقريباً مع تحويرات صوتية نتيجة إبدال الحركات، فضلا ًعلى أن الفصحى تثبت الحركة الإعرابية .

ونقول أيضاً في الفصحى :(لم آكل اليوم)، ولا تستخدم العامّيّة (لم) في حديثها .

ونقول في العامّيّة في نفي المضارع :(ما بِكْتُب / ما بيُكْتُب)، ويقابلها في الفصحى:(لا يَكْتُبُ)، وهي كما تستخدمها العامّيّة مع(لا)تقريباً لكنّ الفصحى تثبت الحركة الإعرابية، ولا تستخدم(ما) في نفي المضارع .

و يقال في العامّيّة في نفي المستقبل: (ما رح أسافر)، ويقابلها في الفصحى :(لن أسافر). وهذا فرق بين الفصحى والعامّيّة في أداة نفي المستقبل؛ حيث تستخدم العامّيّة (ما) النافية مع (رح) ذات الأصل الفصيح[37]؛ فهي متطورة عن(راح) بمعنى ذهب، ثم تطوّرت لتدلّ على المستقبل، أمّا الفصحى فتستخدم (لن) للدلالة على نفي المستقبل.

ويقال في نفي الاسم في العامّيّة : (مش نايمة)، ويقابلها في الفصحى : (لستُ نائمة)، كما تُلحق العامّية(شيناً) آخر الفعل الماضي، و المضارع، للدلالة على النفي فتقول :(ما حكيتش معه). وهذه الشين مختزلة من (شيء) أي أن أصلها: ما بعرف إشيء، وفي الفصحى: لا أعرف شيئاً، لكنها تطورت لتدل على النفي[38] . و هكذا تكون العامّيّة قد جمعت بين أداتين للنفي، وهو مما لا يجوز في أسلوب النفي الصحيح.

ج. التّوكيد :

ويأتي التوكيد في العامّيّة بتكرار اللفظ كما في (إجا إجا الأستاذ)، أو (إجا الأستاذ الأستاذ)،أو (إجا الأستاذ إجا الأستاذ)، ويتمثّل في الفصحى في قولنا: (جاء جاء الأستاذ)، و(جاء الأستاذ الأستاذ)، و(جاء الأستاذ جاء الأستاذ)

أي بتوكيد الفعل في الأولى ، و الاسم (الفاعل) في الثانية ، و توكيد الجملة كاملة في الثالثة .

فالتّقاطع إذن واضح بين العامّيّة والفصحى في استخدام أسلوب التوكيد، مع تغيير بالنقل في الفعل (جاء) ؛ بنقل الهمزة إلى أول الفعل ، و عدم إثبات الحركة الإعرابية.

و نجد هذا التّقاطع أيضاً في تكرار الاسم والحرف كما في :(شكراً شكراً ما بحتاج الجهاز)، ويقابلها في الفصحى: (شكراً شكراً لا أحتاج إلى الجهاز). و(لا لا ما بدي أشرب) التي يقابلها في الفصحى: (لا لا لا أريد أن أشرب[39]).

وتستخدم العامّيّة (نفس)، و(كل) التي تستخدمها الفصحى في التوكيد فيقال :(اشْتَريتْ القميص نفسُه اللي اشترتُه صاحبتي)، و(إجا الطلاب كُلْهُم عالحصة)، ويقابلهما في الفصحى: (اشتريتُ القميصَ نفسَه الذي اشترته صديقتي)، و(جاء الطلاب كلُّهم إلى الحصة).

و تلتزم العامّيّة ضمّ آخر(نفس)، و(كلّ) عند اتصاله بضمير المفرد المذكر، أمّا المؤنث فتقول(نَفِسْها) بالتّسكين، ولا تراعي موقعها الإعرابي الصحيح،كما تخفّف التشديد عن اللام في (كلّ).

و تقدم العامّيّة ألفاظ التوكيد على المؤكّد فتقول: (اشتريت نفس ِ القميص)، و(إجا كلِّ الطلاب). وهذا ممّا لا تجيزه الفصحى في التّوكيد ؛ إذ يُخرج هذه الألفاظ عن أداء وظيفتها، فتصبح مفعولا ً به في الجملة الأولى، ومبتدأ في الجملة الثانية، وإن كانت تحمل الدلالة على التوكيد في السياق العام ، وتكسر العامّيّة آخر(نفس)، و (كل) هنا منع التقاء ساكنين.

و ثمة أساليب أخرى تستخدمها العامّيّة للتوكيد كما تستخدمها الفصحى[40]، كالتوكيد بالقسم، كما في قولنا :(والله إنّي كتبت واجباتي)، وهو التعبيرالذي يقابله في الفصحى: (واللهِ إنّي كتبتُ واجباتي). على أننا يمكن أن نستخدم في الفصحى (إنّ) وحدها غير مسبوقة بلفظ الجلالة فنقول: (إنّ الجو باردٌ)، وهو ما لا تعرفه العامّيّة، حيث لا يمكن البدء بـ (إنّ)،كما تلتزم العامّيّة كسر همزة (إنّ) في مواقعها كلّها فتقول: (اسْمِعتْ إنك مسافر) التي يقابلها في الفُصحى: (سَمْعِتُ أنكَ مُسافرٌ).

ولا تستخدم العامّيّة التوكيد بـ(نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة)، كما لا تستخدم (اللام المؤكدة) .

و تؤكّد العامّيّة الضمير المتصل كما تؤكّده الفصحى[41] فتقول :(إجيت إنت الأسبوع الماضي). وتستخدم العامّيّة أيضاً التوكيد بالوصف كما في: (سافرت السنة الماضية مرة وحدة)، فـ(وحدة) صفة تفيد التوكيد، لأن مرّة تتضمن معنى (وحد)، وتكرارها عبر الصفة يُعدّ توكيداً. وهكذا نلاحظ وجود تقاطع بين العامّيّة و الفصحى في أسلوب التوكيد بتعدد طرائقه.

د. الاستثناء

وتستثني العامّيّة بالأساليب التي تستثني بها الفصحى غالباً فتقول: (كلّ الطلاب قدّموا الامتحان إلا محمد)، و(كلُّهم سافروا ما عدا أبوي)، و(ما حِضِر الحفلة غِيري). ويقابلها في الفصحى :(كلُّ الطلاب تقدّموا للامتحان إلا محمدا)، و(كلُّهم سافروا ما عدا أبي)، و(ما حَضَر الحفلة غَيري).

ومعظمها شبيه بما يستعمل في الفصحى بإثبات الحركة الإعرابية، وإبدال الحركات في العامّيّة. غير أن الفصحى لا تستعمل (ما) في نفي المضارع - كما ذكرنا سابقاً- بل تستعمل (لا) بدلاً منها في الجملة الرابعة. ونلاحظ أن العامّيّة لا تستخدم جميع أدوات الاستثناء التي تستخدمها الفصحى، فهي تستخدم (إلا)، و (غير)، و (ما عدا)، ولا تستخدم العامّيّة (سوى)، و (ليس)، و (خلا).

ويندرج تحت هذا الباب أيضاً أسلوب الحصر كما في: (ما اسْمِعِتْ هالحكي إلا منَّك)، و(الإنسان بأخلاقُه مو بمالُه)، ويقابلها في الفصحى: (ما سَمِعْتُ هذا الكلامَ إلا منْك)، و(الإنسان بأخلاقِه لا(و ليس) بمالِه .

ولاتستخدم العامّيّة سوى هذين النمطين من أسلوب الحصر .

هـ . الاختصاص

تستخدم العامّيّة أسلوب الاختصاص للأغراض نفسها التي تستخدمه الفصحى من أجلها، فنقول في العامّيّة لغرض الفخر: (إحنا (حِنّا) العرب أهل الكرم والجود)، ويقابلها في الفصحى: (نحن العربَ أهل الكرم ِوالجودِ)، ولغرض التواضع والاستعطاف نقول: (إحنا (حِنّا) الموظفين رواتبنا قليلة)، ويقابلها في الفصحى:(نحن الموظفين رواتبنا قليلة). ويأتي الاختصاص لغرض البيان والتوضيح نقول :(إحنا (حِنّا) طلاب الجامعة إلنا دور كبير في التغيير)، ويقابلها في الفصحى:(نحن طلابَ الجامعة لنا دور كبير في التغيير)

وأمثلة هذا الاستخدام لأسلوب الاختصاص بأغراضه المختلفة هي نفسها في الفصحى مع مراعاة الحركة الإعرابية. والاختلاف بينهما يتمثل في تغييرات، وتحويرات صوتية تصيب الضمائر المنفصلة كما في (إحنا،حِنّا)؛ حيث تقلب النون الأولى (همزة)، وفتح النون الثانية ممدودة غالباً. وهي لا تؤثر على نمط أسلوب الاختصاص، أو وظيفته و غرضه المقصود .

تستخدم العامّيّة النداء موقع المخصوص كما في : (أنا يا أخي ما بحب اللفّ والدوران) . وتستخدم الفصحى هذا الأسلوب أيضاً لكن بلفظ (أيها)، و(أيتها) [42].كما تستخدم أيضاً الاسم الموصول[43] في مثل: (أنا يا للي قاعد معك ما تركت بلد إلا رحته) .

و. التفضيل

و تفاضل العامّيّة بالطريقة نفسها التي تفاضل بها الفصحى، بصياغة اسم التفضيل من الصفة على وزن (أفعل) ، فنقول في العامّيّة: (الجامعة الأردنية

أقدم جامعة بالأردن)، ويقابلها في الفصحى: (الجامعة الأردنية أقدمُ جامعةٍ في الأردن) .

ولا نقف على فرق بين العامّيّة والفصحى في هذه الصور لاستخدام اسم التفضيل سوى إثبات الحركة الإعرابية في الفصحى غالباً. على أن العامّيّة لا تستخدم صورة اسم التفضيل المقترن بـ(أل) في الفصحى. وتعوّض عنها بـ (الكبيرة)، أو (أكْبَر وَحَدة ، وَحْدة ، وِحْدة / أصغر وَحَدة ، وَحْدة ، وِحْدة).

وثمّة أساليب نحويّة خبريّة في الفصحى لا نقدّمها للدارس غير الناطق بالعربية، وإن شاعت في العامّيّة؛ إذ لا يجوز أن ندرّسه أسلوب التنازع مثلا ًلأننا في الأصل نعلمه أنّه من الخطأ عطف فعل على فعل من غير أن يستوفي كل واحد منهما معموله ،وإن كنا نستخدمه في العامّيّة كما في: (نجح و دخل الجامعة) إلا إنْ رام تخصّصا في اللغة العربية، فلا بدّ حينئذٍ من أن يعرف كلّ ما تستخدمه العربية من أساليب، وستكون لا بدّ في مستويات متقدمة جداً؛ أي حين يقترب مستواه في اللغة من مستوى ابن اللغة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى أسلوب الاشتغال، فنحن نقول في العامّيّة مثلا : (الشغل تركته). وغالباً ما يأتي على صيغة الاستفهام، و الدعاء، فيخرج من الخبرية إلى الإنشائية الطلبية كما في قولنا :(دراستك كملتها؟)، وفي الدعاء: (جارنا الله يرحمه).

ثانيا: الأساليب النّحويّة الإنشائية

الكلام الإنشائي هو الذي لا يحتمل الصدق و الكذب لذاته، ولا يصح أن يقال لقائله إنه صادق أو كاذب ، لعدم تحقق مدلوله في الخارج و توقفه على النطق به[44].

وتنقسم الأساليب الإنشائية إلى قسمين : أساليب إنشائية طلبية ، وأساليب إنشائية غير طلبية .

1. **الأساليب الإنشائيّة الطّلبيّة :** و هي ما تستلزم مطلوباً ليس حاصلا ً وقت الطلب. وتتمثل في :

أ. **الاستفهام :**

و نجد في العامّيّة معظم أسماء الاستفهام التي تستخدمها الفصحى، وأكثر هذه الأسماء دوراناً في العامّيّة هي: (مَن) التي يُستفهم فيها عن العاقل، و(أين) التي يُسأل فيها عن المكان، و(متى) التي يُستفهم بها عن الزمان، و(كيف) التي يُستفهم بها عن الأحوال، و (كم) التي يُستفهم بها عن العدد، وتحرّفها العامّيّة صوراً من التحريف.

ومن أمثلة أسماء الاستفهام التي تستخدمها العامّيّة أننا نقول: (مِين (مِنُو / مَنو) أخذْ كتابي؟)، ويقابلها في الفصحى: مَنْ أخذَ كتابي؟ ونلاحظ أن العامّيّة تحرّف (مَنْ) بكسر ميمها، وإشباع الكسرة بحيث تصبح ياءً، أو بكسر الميم وفتحها، وإشباع النون في (مِنُو / مَنو)، وقد تكون منحوتة من (من هو). ونقول : وين ساكن؟ ويقابلها في الفصحى (أين)، حيث قلبت الهمزة واواً [45]. وهذا التبادل الصوتي تجيزه قوانين الأصوات العربية. وثمة من يقول إن همزة القطع تسهّل في العامّيّة ، أو تحذف، ويتقدمها حرف العطف، الواو أو الفاء، و تُكسر لمناسبة الياء[46].

ويستفهم في العاميّة عن الزمن بالقول: (ايمْتى / أميت الامتحان ؟)، ويقابلها في الفصحى (متى)، حيث تُقدم العامّيّة قبل (متى)همزة استفهام ممالة ، أو قد تعمد إلى القلب المكاني بعد إقحام الهمزة كما في (أميت).

وتجيء (كيف) للاستفهام عن الحال على نحو يماثل ما هي عليه في الفصحى؛ حيث " تنطقها العامّيّة بكسر الكاف ، و مدِّ الكسر " [47]. و أحياناً بنطقها (kaif) بدلا ً من (keef) .

وتستخدم (كم) في العامّيّة كما في الفصحى، فيقال: (كم الساعة؟). وتستخدم العامّيّة أيضًا في الاستفهام عن العدد كلمة (قديش/ كدّيش)، وهي منحوتة.

وتستخدم (أي) في العامّيّة مُشدَّدة أو مُخَفّفة: (أيّ(أيْ) كتاب اشتريت؟) أمّا الفصحى فتستخدمها مُشدّدة فقط، وهي تفيد التخيير.كما تستخدم العامّيّة مكانها (إيش)، وهي قديمة[48] منحوتة من (أي شيء). و تستخدم أيضاً (شو) للاستفهام عن غير العاقل، وهي منحوتة من (أي شيء هو)[49]، ويقابلها في الفصحى (ما) كما في : شو اسمك ؟

و نجد في العامّيّة كلمة (ليش) في الاستفهام عن السبب كما في : (لِيش مِسْتَعْجِل ؟) وهي منحوتة من (لأي شي)، ويقابلها في الفصحى (لِمَ) أو (لماذا) .

وهكذا ، فإننا نجد أن العامّيّة تتقاطع مع الفصحى في استخدامها لأساليب الاستفهام، وإن كانت تهمل بعض أدواتها مثل (الهمزة) ، و (هل) ، لكنّها تعبر عنها بالتنغيم الصوتي كما في: (تِشْرَبْ شَاي؟)

وقّارّ أن أسماء الاستفهام لها الصّدارة في الفصحى، وقد تجاريها العامّيّة في ذلك أحياناً، فتأتي في بداية الجملة كما لاحظنا في الأمثلة السابقة، وقد تخالف الفصحى وتؤخرها فتقول: (اتّصَلْت ابمين (بمِين)؟)،و(السَّاعة كَمْ؟) . ومهما يكن فإن استخدام هذه الأسماء الاستفهامية في العامّيّة يؤدي وظيفتها كما تؤدّيها الفصحى.

ب. الأمر و النهي :

وهُما أسلوبان معروفان في الطلب ؛ يستخدمان في العامّيّة كما يستخدمان في الفصحى غالباً، فنقول في العامّيّة في سياق الأمر: (افتحِ الباب)، ويقابلها

في الفصحى: (افتح الباب)، وذلك باستخدام فعل الأمر مباشرة، وهو الأساس في أسلوب الأمر الفصيح والعاميّ على السواء. كما تستخدم العامّيّة بعض أسماء فعل الأمر التي تستخدمها الفصحى مثل: (آمين)، و (تعال)، و (هاك).
و تستخدم الفصحى أساليب أخرى في الأمر لا تستخدمها العامّيّة وهي: المضارع المسبوق بـ(لام الأمر)كما في : (لتدرس)، والمصدر النائب عن فعله كما في :(سكوتاً)، و(قياماً)، و(نهوضاً)[50].
و تلتقي العامّيّة و الفصحى في استخدام (لا) الناهية مع الفعل المضارع في تركيب أسلوب النهي، فنحن نقول في العامّيّة :
(لا تِلعَبْ في الشارغ) بتقصير الصائت الطويل الياء والألف في حرف الجرّ (في) لينطق (فِـ)، ويقابلها في الفصحى: (لا تَلعبْ في الشارع).كما تراوح العامّيّة بين (ما) ، و(لا) في أسلوب النهي، فتقول: (ما تخاف)، و(ما اتْصَرّخ / تِصْرُخ) ، و(ما تِلْعَب)، و السّبب هو أن (الميم)، و(اللام) يتبادلان صوتياً، ولا تستخدم الفصحى سوى (لا الناهية).
فالتقارب بين الفصحى و العامّيّة في أسلوب الأمر و النهي واقعٌ بَيّنٌ، وإن لم تكن العامّيّة ملتزمة بما يطرأ على الفعل من تغيرات بحكم جزم الأفعال في الأمر والنهي. وهذا الأمر ليس جديداً على العامّيّة التي لا تراعي الجانب الإعرابي في تأليف جملها .

ج. التّمنّي و التّرجّي :

تفرق كتب النّحو بين التمني و الترجي في إمكانية تحقق مطلوبهما. ولعلّ تقديمها للطالب غير الناطق بالعربية لا يقتضي الوقوف على هذا الفرق، فمن الممكن تقديم هذين النمطين الطّلَبيّين ضمن أسلوب واحد .

ويَرد هذان الأسلوبان في كتب النّحو تحت باب (إنّ وأخواتها)، وتستخدمه العامّيّة كما تستخدمه الفصحى مع تغييرات وتحويرات في الأصوات؛ ففي العامّيّة نقول: (يا ريت بيتنا قَريبْ(اقْريب) من البحر)، ويقابلها في الفصحى: (يا ليت بيتَنا قريبٌ من البحر) حيث تستخدم (ليت) في الفصحى من غير (يا) غالباً.

و لا نجد فارقاً بينهما سوى التبادل الصوتي بين الصامتين (اللام) و (الراء) لتقاربهما في المخرج والصفة؛ فهما لثويان مجهوران، وأي فئة صوتية تشترك في المخرج، أو الصفة أو في كليهما، فهي ذات قابلية للتبدل الصوتي من غير أن يؤثر ذلك في المعنى. بالإضافة إلى إثبات الحركة الإعرابية في الفصحى. كما نقول في العامّيّة :
(لعلُّه خِير)، ويقابلها في الفصحى(لعلَّه خَيرٌ). ونستخدمها أيضاً في الفصحى بالطريقة نفسها دون تغيير سوى في إثبات الحركة الإعرابية و إبدال الحركات. كما تستخدم (لعلّ) في العامّيّة بحذف اللام أول الكلمة فنقول:

(علّ). وتستخدم (علّ) أيضاً بتحوير يبادل بين الصامتين: (اللام)، و(النون) في المخرج، والصفة فنقول في العامّيّة : (عنّه ما إجا)، أي: علّه. و(عنّ) لغة في (لعلّ) مثل (علّ)، والتبادل بين (اللام) و (النون) وارد لكثرة استعمالها، ودورانها على الألسن[51].

وتستخدم العامّيّة أيضاً (عسى) الواردة في باب (أفعال الرجاء) في كتب النّحو، وهي تقارب استخدامها في الفصحى أيضاً، حيث نقول في العامّيّة :(عساك بخير)، و(علّ و عسى ينجح الولد هاي السنة).

وتستخدم العامّيّة أيضاً أداة النداء (يا) في الترجي، و هي غير مستخدمة في الفصحى لهذا الغرض كما في: (يا أحمد أعطيني سيارتك يا يا[52]).

د. التحذير و الإغراء :

و يأتي استخدام هذين الأسلوبين في مواقف معينة تقتضي الاختصار و الاقتصاد غالباً، ولا سيّما أسلوب التحذير. وتوافق العامّيّة غالباً الفصحى في استخدام هذين الأسلوبين، فنقول في سياق التحذير: (السَّيارة السَّيارة، لَتِدْعَسَك(لتدهسك). وتقدير الجملة في البنية العميقة في الفصحى: (احذر السيارة ستدهسك)، والاستخدام الفصيح لها هو : (السيارة) بحذف الفعل ، أو بتوكيد الكلمة (السيّارة السّيّارة)كما في العامّيّة، و لعلّ أسلوب التكرار هو الأشهر، والأكثر استخداماً في التحذير.

ولا يوجد فرق بين العامّيّة و الفصحى في هذا الاستخدام سوى إثبات الحركة الإعرابية في الفصحى. كما تستخدم العامّيّة و الفصحى (إياك) في أسلوب التحذير فتقول:(إياكْ تقرب عالغاز/ ع الغاز)، ويقابلها في الفصحى: (إياكَ أن تقترب من الغاز/ إياك والغاز)).

أمّا أسلوب الإغراء فاستخدامه في العامّيّة قليل مقارنة ًبأسلوب التحذير، فالعامّيّة لا تستخدم أسلوب التكرار للإغراء، و يأتي الإغراء بطرق مختلفة غالباً عن الفصحى، فيمكن أن نقول أحياناً في العامّيّة : (الدين و الأخلاق أهم إشي)، وتقدير الجملة في بنيتها العميقة في الفصحى هو :(الزم الدين و الأخلاق)، وفي الاستعمال الفصيح: (الدّينَ والأخلاق).

و ربما نستخدم الفعل المحذوف في العامّيّة أكثر من استخدامنا لأسلوب العطف فنقول: (التزم بالصلاة حتى الله يوفقك)، و(لازم تدرس حتى تنجح)، و(التزم بالعلاج حتى تشفى).

ومن الأساليب الأخرى للإغراء في العامّيّة : (أهم إشي صلاتك)، و(ديري بالك عصلاتك).

ومع ذلك فإننا نقرّ بوجود التّقاطع بين الفصحى والعامّيّة في هذين الأسلوبين، و لا سيّما في أسلوب التحذير .

هـ. أحرف الجواب :

حروف الجواب في العربية هي : (نعم)، و (لا)، و (بلى)، و (كلا). وتستخدم العامّيّة منها: (نَعَم) ، و (لا) ، و (بلى) ، بتغييرات وتحويرات صَوْتيّة بسيطة . واستخدام العامّيّة لـ (نَعم) في الإيجاب ليس هو السائد، إنّما تستخدم (آه)، و (أيوه)، و (إي) غالباً مقام (نعم)، و هي مأخوذة من (إي) الفصحى بكسر الهمزة و سكون الياء . إذ يقال : (إي والله) في القسم. وقد سُمِع عن العرب (إيَو) في التصديق، حيث كانوا يصلون (إي) بواو القسم. ومن هنا شاعت في العامّيّة كلمة (أيوه) بمعنى (نعم)، وهي بفتح الهمزة و إضافة هاء السكت . وتختصرها العامّيّة إلى (آ)[53].

فنقول في العامّيّة: (أكلت منسف ؟ آ أكَلِتْ/ أيْوَه أكَلِتْ)، وغالباً تستخدم (نعم) في العامّيّة إستجابة ً لنداء كما في: (س : يا أحمد ، ص: نعم).

أو في مجال التعامل مع أشخاص غرباء، بوصفها شكلا ً من أشكال التهذّب في الكلام، أو مع من لهم مكانة أعلى من مكانة المتحدث، كأن يجيب الطالب أستاذه عن سؤال مثل: (حلّيت واجبك ؟) ، الجواب (نعم أستاذ).

وفي الإجابة بـ (لا) الفصيحة نفياً، تقلب العامّيّة (الألف همزة)، فتقول (لأ)، و هذا القلب قديم ؛ حيث " يذكر اللغويون أن بعض الطائيين يقلبون الألف الموقوف عليها همزة "[54].

و تستخدم العامّيّة (بلى) في إجابة السؤال المنفي محرفة ً. فتسأل: (ما بتحبي القهوة؟)، فتجيب: (إمْبَلَى بَحِبْها)

و هذا التحوير في الكلمة ناتج عن الجمع بين البدل و المبدل منه، أي بين الميم و الباء، إذ الأصل أن تحل إحداهما محل الأخرى ، لا أن تجتمعا.

و عليه فإن جواب الطلب عن الاستفهام في العامّيّة قريب من الفصحى، و إن حُرّف قليلا ً .

و. النّداء

تتعدد أدوات النداء في الفصحى، أمّا العامّيّة فلا تستخدم منها سوى أداة النداء (يا) للقريب والبعيد. وهي أكثر أدوات النداء استعمالا ً في الفصحى، وفي العامّيّة على السواء .

وتستخدم العامّيّة أداة النداء (يا) في نداء الأعلام كما في (يا عادل)، وتحذف أداة النداء غالباً في هذه الحالة، و تقدر تقديراً، فنقول : (عادل)؛ إذ ينادى مع مدّ الصوت قبل الأخير غالباً. قد تستخدم أداة النداء (يا) إذا لم يستجب المنادى من المرة الأولى ،فنقول: (أحمد، أحمد، يا أحمد)، وهذا الحذف لأداة النداء واردٌ في الفصحى أيضاً.

يقول محمود مغالسة : وهذا الحذف خاصّ بأداة النداء (يا) دون غيرها ، فقد ورد هذا الحرف محذوفاً في مواضع كثيرة تخفيفاً، واختصاراً ، ولكثرة دوران استعماله[55].ولاسيّما إذا كان المنادى علماً.

وتحرّف العامّيّة قليلا ًفي الأعلام بعد (يا) النداء؛ حيث تحذف همزة القطع أحياناً فتقول مثلا: (يا بْراهيم) بدلا ًمن (يا إبراهيم) . وتسكّن أول العلم أحياناً فتقول: (يا مْحمد) بدلا ًمن (يا مُحمد). وفي نداء المكنى بـ (أبّ)، و(أمّ) تحذف العامّيّة الهمزة فتقول: (يابو محمد)، و(يام (يَم) محمد)[56]. وقولنا في نداء آبائنا: (يابا) ، و(يَمّه/يُمّه) فيه تقصير للصائت الطويل لكثرة استعماله ، ويرد المنادى المضاف في العامّيّة مثل: (يا بنت عمي)، (يا ابن خالي) ،(يا استاذي). كما تستخدم النكرة غير المقصودة في العامّيّة ، و لاسيّما في الأمثال الشعبية كما في :(يا قاعدين يكفيكم شر الجايين[57])، و (يا غافل إلك الله).

وتستخدم (يا) النداء لأغراض أخرى منها :

1- التخيير : فنقول مثلا ً : (ادرسْ يا الشعر يا النثر)، بمطل الصائت الطويل قليلاً، بينما تستخدم الفصحى للتخيير حرف إمّا فتقول : (ادرسْ إمّا الشعر، و إمّا النثر)[58].

2- التعجب : فنقول : (يا الله ما أطولها (مَطْوَلْها)!)[59].

3- التودد و التّحبب ، كقولنا : (كيفك يا حلوة ؟)

4- أداة تنبيه[60] كما في : (يا ريت).

5- في الشتم : (يا كلب) ، (يا كسلانة).

6- الترجي : (يا أحمد أعطيني سيارتك يا يا)، و(يا رب ، يا الله يكون الامتحان سهل). و أحياناً ترافق الطلب مثل : (بالله عليكِ يا مها تناوليني التلفون من عندك) .

7- المدح ، مثل : (يا بطل).

8- الاستهزاء، مثل: (شو يا باشا)، و (شو يا محترم).

وتتفق العامّيّة مع الفصحى في استخدام أداة النداء (يا) في أسلوبي الاستغاثة، والندبة، فنقول في العامّيّة: (يا رب اتْسامحني)، و(يا الله يا كريم اتْيَسّرها) . وفيها طلب العون و المساعدة من الله عز وجل، و يُنادى لفظ الجلالة مباشرة بـ (يا)[61]. والاختلاف بينها وبين الفصحى في أن المستغاث يكون مسبوقاً بلام مفتوحة زائدة، والمستغاث له يُسبق بلام مكسورة في الفصحى[62].

وفي أسلوب الندبة نقول: (يا ويلي)، ولا تستخدم العامّيّة (وا) التي تستخدمها الفصحى في أسلوب الندبة .

2- الأساليب الإنشائية غير الطّلبيّة :

و هي الأساليب التي لا تستلزم مطلوباً ليس حاصلا ً وقت الطلب، وهي :

أ- التعجّب :

تتخذ العربية أساليب مختلفة في التعبير عن التعجب من أمر ما ؛ سماعية ،ٌو قياسية . و تلتقي العامّيّة والفصحى على أقدار مشتركة من هذه الأساليب، فلا نكاد نقف على فرق بينهما في قولنا: (ما أطول(مَطْوَل) الشجرة! إلا في إثبات الحركة الإعرابية في الفصحى، وحذف همزة القطع تسهيلا ً، وهذه الصيغة القياسية التي

تستخدمها العامّيّة فقط، وهي أكثر أساليب التعجب استخداماً في العامّيّة و الفصحى على السواء .أمّا صيغة (أفعِل بـ)، فلا تكاد العامّيّة تستخدمها إلا نادراً في نحو قولنا: (والنِّعِمْ بالله)، و (والنِّعِمْ بفلان)، (و النِّعِمْ منك) [63].

وتستخدم العامّيّة معظم الأساليب السماعية التي تستخدمها الفصحى، وتتضح غالباً بالتنغيم الصوتي، إذ نقول بصيغة الاستفهام التعجبية: (كيف دَاومِت و إنتَ(انْتَ) مَريض ؟!)، و(إيش هَالحِلُو؟!)، و(شو هَالكَرَم ؟!) ونقول في صيغة النداء: (يا الله شُو كبِير البيت!)، و(يا الله ما أحْسَنْها (مَحْسَنْها)!).كما نتعجب بلفظ الجلالة في قولنا: (سبحان الله كيف ولدت خمس توائم!)، و(ما شاالله (مشاالله) ما أحلى(مَحْلى) البنت!)، و(مشاالله) مختزلة من (ما شاء الله) للتسهيل .

و للفصحى شروط في صياغة فعل التعجب لا تلتزم بها العامّيّة أحياناً ، ومن ذلك أننا نقول : (ما أبيضها (مَبْيَضْها)!

وهذا خطأ في الفصحى، فلا يصحّ التعجب بما جاء الوصف منه على وزن (أفعل ـ فعلاء) من الألوان، والعيوب، و ما كان غير قابل للتفاوت كالحول، والعمى، إلا بإضافة صيغة مناسبة للتعجب قبلها على وزن(أفعل)، فنقول في الفصحى: (ما أشَدَّ بياضها!)

ب. المدح و الذم :

و هذا الأسلوب من الأساليب المتداولة بين الناس، وتعبر عنه العامّيّة بطريقة مختلفة غالباً عن الفصحى، إذ إن للمدح و الذم أفعالاً مخصوصة في الفصحى هي : (نِعْمَ)، و(بئس)، و (حبذا)، و (لا حبذا)، و (ساء). و يُلحق بها أفعال على وزن (فَعُل). أمّا العامّيّة فتستخدم منها فعل المدح (نِعْمَ) إذ تقول: (ونِعْمَ الأخلاق)، وتحذف منه المخصوص بالمدح غالباً اكتفاءً بوروده في سياق الحدث الكلامي. وهذا جائز في الفصحى بدلالة ما قبله عليه، أو لفهم المعنى، وجاء حذفه في القرآن الكريم كثيراً كما في : ﴿ فنعم المولى و نعم النصير ﴾، و التقدير (الله) [64].

و غالباً ما تمدح العامّيّة، وتذم باستخدام الصفة أو صيغة التعجب، أو بكلمة مثل (خير)، ومثال الصّفة قولنا: (والله إنها بنت محترمة ، عاقلة ، فهمانة)،وبصيغة التعجب: (ما أحسنك (مَحْسَنَك))، وبكلمة(خير) في نحو (خير ما عملت).

ج. القسم :

ويأتي القسم في العامّيّة على نحو ما يأتي في الفصحى غالباً، وبأشهر أساليبها ، فيأتي جملة فعلية كما في :(أُقْسِم بالله إنّي ما شُفْتُه)، و(أحْلِفْلَك بالله إنّي ما حَكِيتْلُه). ويأتي جملة اسمية كما في: (يمين الله لآخذ حقي منك)، كما يأتي باستخدام أدوات القسم ، ولا سيّما الواو، والباء ، كما في: (وَالله إنك دايماً عَالبال)، و(بالله عليك تُقْعُد).

ولا تستخدم العامّيّة (تاء) القسم، ولا (مِن) ، ولا (الميم) المستخدمة في الفصحى قديماً. ولا تستخدم اللام وحدها، وإنما مسبوقة بلفظ الجلالة. وتكسر العامّيّة واو القسم أحياناً عند الحلف بغير لفظ الجلالة(الله)كما في : (والقرآن)، (وحْياتك). والتقارب واضح بين الفصحى والعامّيّة في استخدام أسلوب القسم مع إثبات الحركة الإعرابية في الفصحى .

إنّ نظرة ً فاحصة فيما عرضنا له من صور الأساليب النّحويّة المستخدمة في العامّيّة؛ الإنشائية منها، والخبرية، في ضوء تقاطُعها مع ما في الفصحى من أساليب، يقودنا إلى الإيمان بوجود تقاطعات تجمع بين العامّيّة والفصحى، و تؤكّد القربى بينهما، ولا سيّما العامّيّة الأردنية. وذلك عبر هذا التّقاطع الذي نلحظه في الأساليب المستخدمة للتعبير عن الأغراض الحياتية المختلفة، بطرق ٍ متقاربة، ولا يفرق بينهما غالباً سوى إثبات الحركة الإعرابية في الفصحى، وبعض التحويرات الصوتية في العامّيّة الخاضعة لقوانين التطور اللغوي المقررة في اللغات جميعها، لغايات التسهيل والتيسير، والاقتصاد في الجهدِ بما يتناغم مع الموقف الكلامي. على أن هذه الانحرافات الصوتية لا تحول دون الفهم والإفهام المتبادل بين المتحدثين المتواصلين بالعامّيّة و الفصحى .

ويتيح لنا هذا التّقاطع الوقوف على الأساليب النّحويّة الوظيفيّة في العملية التعليمية التعلمية، فنقدم للدارس من هذه الأساليب ما هو شائع في واقع الاستعمال اللغوي، وقوفاً على ما يستخدمه المتعلم في لغة الخطاب اليومي في مواقفه الطبيعية، فيغدو تعليم الأساليب في الفصحى ضبطاً للتركيب، ورقياً في الأسلوب، وهكذا فإن استثمار العامّيّة في تدريس الأساليب النّحويّة في الفصحى حصر للشائع المستخدم الوظيفي منها، وبذا يتقارب المستويان مع الاحتفاظ كلّ منهما بسمته الوظيفيّة .

و لا يشمل التمثيل بهذه الجمل جميع ما يمكن أن يرد في العامّيّة الأردنية ؛ إذ تتعدد اللهجات فيها كما تتعدد في غيرها من العاميات، وما هي إلا صورة من الصور التي تأتي عليها العامّيّة الأردنية، وتمثيل لما يمكن أن يقع من تقاطع بينها وبين الفصحى. وهذا يفتح المجال أمام دراسات ميدانية جادة يقوم بها فريق متكامل من المختصين، ويقف على كلّ صغيرة وكبيرة في هذه اللهجات. فهذا أمر لا يستطيع باحث القيام به وحده، إلا أن يقضي في ذلك سنوات من العمل الدؤوب و الجهد المضني .

و لعلّ التخطيط لمشروع استثمار ما في العامّيّة تسهيلا ً، و تيسيراً لتعلم الفصحى على نحو ٍ وظيفي طبيعي يغدو ضرورة ملحة ً لإكساب الدارسين هذه الأساليب على نحو ٍ يمكّنهم من توظيفها و استخدامها في سياقها الطبيعي،

تُستخدم في فيفهم، و يحقق غاية التواصل. وعليه فلا بدّ من اعتماد الموقف الكلامي الطبيعي في شرح هذه الأساليب لتكون طبيعية وظيفية؛ تعليماً وتعلّماً .

على أن يوضع في الاعتبار الإشارة إلى ما تختزله العامّيّة من أجزاء تركيب الأسلوب النّحوي لوضوحها، و ورودها ضمن الحدث الكلامي، إذ تترك للسياق و لا تذكر صراحةً. فَيُفهم أنهُ إخلالٌ من العامّيّة بتركيب الفصحى ، ومن ثمّ افتراقٌ في استخدام الأسلوب .

واستثمار العامّيّة في تبيان وظيفة هذه الأساليب في سياقاتها الأسلوبية الطبيعية لا يعني أبداً أن نهمل ما يتبع هذا المعنى والوظيفة من الحركات الإعرابية التي تمثل العلامة المميزة للفصحى بالتزامها إثبات الحركة الإعرابية صورةُ المعنى و انعكاسه ، من غير دخول في تفصيلاتها الإعرابية، و وجوه الخلاف فيها.

كما أن استثمار العامّيّة في ضوء هذه التّقاطعات لا يعني إهمال ما لم يأتِ فيها من صور هذه الأساليب التي يُعدّ من الضروري تعلمها في الفصحى، ولا تقع ضمن التّقاطعات، فيكون البدء بهذه التّقاطعات لأنها معروفة بالنسبة إلى الطالب، وتيسِّر عليه فهم الوظيفة التي يؤديها الأسلوب، ومن ثم الانتقال لعرض صور هذا الأسلوب مما لا يرد في العامّيّة ، لكنه يدخل ضمن المعروف بالضرورة في الفصحى .

فتقديم أداة النداء (يا) وحدها للدارسين بوصفها واقعة ضمن دائرة التّقاطع بين الفصيح والعامي لا يكفي. إنّما ينبغي أن يتبعه تقديم الضروري منها في الفصحى، كاستخدام (أيها) في المحافل الرسمية على نحو: (أيها الحفل الكريم)، و(أيها السيدات و السادة)، وإن لم يأتِ استخدامها في العامّيّة ، وتُدرّس من غير اللجوء إلى تفصيلاتها الإعرابية، و كذلك الأمر بالنسبة إلى دخول (الفاء) على جواب الشرط، فقد ذكرنا أن العامّيّة لا تستخدمها غالباً، إلا أن استخدامها في الفصحى ضمن الشروط الموضوعة ضرورة تقتضيه صحة التركيب الشرطي .

ولعلّ هذه البحث جزء مما يمكن أن يكون ضمن التخطيط لمشروع استثمار العامّيّة بكلّ ما فيها من مفردات، و تراكيب، وأساليب تسهم في تيسير تعلم الفصحى على الدراسين من الناطقين بالعربية و الناطقين بغيرها على السواء بكسر هذا الحاجز الوهمي الذي بُني بتصورٍ يزيد بعد الشقة بين الفصحى والعامّيّة، فيكون الوقوف على نقاط التّقاطع بينهما مفردةً، و تركيباً ،و أسلوباً، وتأكيد إمكانية استثمار هذا التّقاطع في تقريب الفصحى و تيسير تعلّمها.

آلية استثمار العامّيّة في تدريس الأساليب النّحويّة

إنّ الوقوف على أوجه التّقاطع بين العامّيّة والفصحى في الأساليب النّحويّة لغايات استثمار العامّيّة في تدريس الأساليب النّحويّة في الفصحى للنّاطقين بغير العربية يقتضي منا البحث في آلية هذا الاستثمار .

ولعلّ أول ما يجب أن يُبدأ به في تحقيق مشروع هذا الاستثمار هو التهيئة النفسية للطلبة بتأكيد التقارب الكبير بين العامّيّة و الفصحى، وإمكانية الاستفادة من مخزونهم العامي في تيسير تعلمهم الفصحى، ولا سيّما الأساليب النّحويّة ، متجاوزين الفكرة السائدة بين الناس عموماً من أبناء اللغة، ومتعلميها الناطقين بغيرها، ببعد الشقة بين العامّيّة والفصحى ، و افتراق ما بينهما، ولاسيّما في الجانب النّحوي.

يتبع ذلك تأكيد أنّ الاختلاف بين العامّيّة و الفصحى بعامّة، والأساليب النّحويّة بخاصة، لا يتجاوز غالبا ً حدود التغيير والتحوير الصوتي ، وتبدّل بعض عناصر التركيب أحياناً بما لا يحول دون فهم الأسلوب النّحوي، وتعاطيه والتواصل به، وهذا يعني أن التّقاطع بين الفصحى والعامّيّة كبير بيّن.

ومن آليات هذا الاستثمار أيضاً البدء بصور الأساليب التي تتقاطع كثيراً مع الفصحى، ومن ثّمّ مايتقاطع مع وجود بعض التغييرات والتحويرات، وهذا يعني أن تدريس هذه الأساليب لا يقف عند حدود استثمار المتقاطع بين العامّيّة والفصحى، إنّما يتجاوز ذلك إلى تقديم بعض أوجه الأساليب التي لا تستخدمها العامّيّة، وذلك لرسوخ استخدامها في الفصحى، فيغدو تعلمها ضرورة يقتضيه الإلمام بالأسلوب الفصيح واستخدامه، ومن ذلك استخدام أدوات النفي (لم) و (لن) في الفصحى التي لا تستخدمها العامّيّة ، وتستبدل بها (ما) و (لا) في التعبير عن نفي الحدث في الماضي و المستقبل؛ ففي العامّيّة نقول: (ما أَكَلْتْ(أَكَلِتْ))، و(ما رَحْ أسَافر) في حين نقول في الفصحى: (لمْ آكُل)، و(لنْ أُسَافر)

و كذلك بعض أدوات الشرط التي لا تستخدمها العامّيّة ، وهي مستخدمة في الفصحى مثل: (مَنْ يَدْرُسْ يَنْجَحْ)، وإن كانت العامّيّة تعبر عنها بالاسم الموصول المحرّف (اللي) من (الذي). وكذلك الأمر بالنسبة إلى أسلوب النداء، والفاء الواقعة في جواب الشرط كما ذكرنا سابقاً.

و عليه فإننا نبدأ بصورة الأسلوب العامي التي تتطابق تطابقاً تاماً مع ما في الفصيح ، ومن ثم ننتقل إلى ما فيه قليل من الاختلاف لتحويرات صوتية من إبدال في الحروف، والحركات أو تخفّف عن الأصل، يتبع ذلك ما يُعلّم للضرورة في الفصحى، و لا تستخدمه العامّيّة .

ففي أسلوب الشرط مثلا ً نبدأ بتعليم : (لو)، (لمّا)، (أمّا)، (مهما). يتبع ذلك تعليم : (((إذا) إزا، إدا))، (لولا)، و(أي) ، و(كلّما) ، و(متى (أمِيتْ، إيمْتَى)، وأخيراً نعلمه المستعمل في الفصحى الذي لا تستعمله العامّيّة مثل : (مَنْ) .

وفي أسلوب النفي : نبدأ بـ (ما) كما في: (ما أَكَلْت)، و (لا)كما في :(لا يقرأ) ، ثم نعلمه (لم) لنفي الماضي، و(لن) لنفي المستقبل، و(ليس) لنفي الاسم .

وفي التوكيد تلتقي الفصحى و العامّيّة في استخدام أسلوب التوكيد من غير تحويرات صوتية، فنقدّم (نفس) و (كل)، مع تأكيد خطأ ورودهما قبل المؤكّد في

الفصحى . أمّا (عين) فالعامّيّة لا تستخدمها. وتقديمها للطالب الأجنبي خروج عن الوظيفيّة؛ لقلة استعمالها .

ونقدم للطالب الأساليب الأخرى للتوكيد بالحروف مثل(إنّ)، و(واو القسم)، مثل استخدام (إنّ) ، والتوكيد بالقسم.يتبع ذلك تعليم الطالب إمكانية ورود (إنّ) وحدها في بداية الجملة في الفصحى، و إن كانت غير واردة في العامّيّة ، فنقول: (إنّ الجو بارد)

ولا تبدأ العامّيّة بها، بل تسبقها بمؤكد آخر مثل القسم كما في قولنا : (والله إنّو الجو بارد)

يتبع ذلك تعليم الطالب فتح همزة (أنّ)، ومواقع استخدامها؛ لأنها غير مستخدمة في العامّيّة ، إلا أن استخدامها في الفصحى كثير الورود .

و في الاستفهام نبدأ بـ (كيف)، و (كم)، و (أي) ، يتبعه استفهام بـ (أين، من، متى). و من ثم (ما) للاستفهام عن غير العاقل، وهي الأدوات التي لا تستخدمها العامّيّة، وتستخدم مكانها (إيش)، ولا ينبغي أن نعلّم الطلبة (أيّان) و (أنّى)؛ لأنها قليلة الاستخدام في الفصحى.

وتطّرد هذه الآليّة في بقية الأساليب متدرجين من الأساليب المتقاطعة مع الفصحى تماماً، إلى المتقاطعة مع اختلافات بسيطة، ومن ثم الأساليب غير المستخدمة في العامّيّة ، و يُعدّ من ضرورات المعرفة في الفصحى كلّ ذلك في ضوء التّقاطعات التي عرضنا لها في الأساليب بين العامّيّة و الفصحى .

وحدود هذا الاستثمار قد تقف عند بيان الوظيفة التي يؤديها الأسلوب ضمن السياق أو الموقف الطبيعي الذي يستخدم فيه، إن كان ثمّة اختلاف واضحٌ بين العامّيّة والفصحى في أدوات التعبير عن هذا الأسلوب أو تركيبه، التي لابدّ من أن يعرفها الطالب حين يقبل على تعلم الفصحى؛ كأسلوب الإغراء مثلا؛ فقد لاحظنا أن العامّيّة لا تستخدم هذا الأسلوب بالطريقة نفسها التي تستخدمه فيها الفصحى غالباً، وكذلك الأمر بالنسبة إلى أسلوب المدح و الذم؛ فالعامّيّة تستخدم منه فعل المدح (نِعْمَ) فقط، وتعبر عن المدح بطرق أخرى مختلفة عن الفصحى لذا لا بدّ من الوقوف على هذه الأساليب في الفصحى، و إن كانت العامّيّة لا تستخدم بعض أدواتها، وأشكال التعبير فيها عن الأسلوب النّحوي الفصيح .

إنّ الصدور عن رؤية وظيفية في منهجيّة التّدريس مطلبٌ في استثمار العامّيّة في تدريس الأساليب النّحويّة، إذ إن فيه ربطاً لهذه الأساليب النّحويّة بالمواقف الحياتية التّواصليّة الطبيعية عبر شرحها، وتقديمها في سياقات الاستعمال اللغوي الفعلي اعتماداً على الموقف الكلامي، والسّياق الطّبيعي الذي يستخدم فيه هذا الأسلوب، فالغاية من الاستثمار هي أن يستخدم الطالب هذه الأساليب في الفصحى بوظيفتها لا بشكلها الإعرابي،وعليه فلابدّ من الابتعاد عن التفصيلات الإعرابيّة

للأساليب، وتفريعاتها، إلا أن يكون هدف المتعلم التخصص في اللغة الهدف، والبحث في أصولها؟، وفروعها لأغراض تقابليّة أو مقارنة.

و يندرج تحت هذه الآلية اقتراح ما يمكن من شأنه العمل بمعطياتها، وتحقيق مشروع الاستثمار؛ لذا يمكن أن تُعرض على الطالب قائمة بالتّبدلات الصّوتية و التّغيرات الطارئة على ضبط البنية التي تمثل موضع الاختلاف بين الفصحى والعامّيّة في الأساليب على نحو:

الأصوات المتبادلة	في العامّيّة	في الفصحى
ل ، ر	يا ريت	يا ليت
ذ ، د، ز	إزا إدا إذا	إذا
أ ، و، ف	وين، فين	أين

ـُ ، ـَ	لُولاك	لَولاك
ـِ ، ـَ	كِيف(ويراعى الاختلاف في نطق الكاف أيضاً -ch (sh)	كَيف

و احتراساً، فإنه لا يجوز تعميم هذه التبدلات بين العامّيّة والفصحى؛ كي لا يقيس الطالب؛ ذلك على الفصحى في المواطن كلها التي ترد فيها الراء مثلا، فيقلبها لاماً،ويُشار إلى ذلك في موضع كلّ أسلوب.أمّا في التركيب فالتطابق كبير بين العامّيّة و الفصحى، إلا في بعض الأساليب كما في إضافة (كان) في جملة (لو) ، و (لولا) الشرطية ، و تستخدم الفصحى مكانها (ل) فنقول في العامّيّة :(لولا مساعدتك كان مَا انجحت)، ويقابلها في الفصحى: (لولا مساعدتك لما نجحت). وكذلك في حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط لأداة الشرط (إذا) التي تستخدمها الفصحى و لا نجدها غالباً في العامّيّة ، كقولنا في العامّيّة :(إذا اتصلت بخالد سَلّم علِيه)، إذ نقول في الفصحى: (إذا اتصلتَ بخالد فسلّم عليه)؛ حيث جاء جواب الشرط جملة طلبية تقتضي دخول الفاء في جواب الشرط .

وأحياناً يكون الاختلاف بالتقديم و التأخير كما في تقديم اسم الاستفهام، وحقّه الصدارة ، نحو قولنا: (الساعة كم؟)، وكذلك تقديم ألفاظ التوكيد على المؤكد كما في قولنا : (اشتريت نفس السيارة).

ولا بدّ من التأكيد أن استخدامنا للعامية في تدريس الأساليب النّحويّة الفصحى يقف عند حدود استثمار التّقاطعات و شرحها بسياقها الطبيعي للانتقال إلى

الفصحى، ثم يؤخذ الطالب بالتدريب، والتمرين على الأسلوب الفصيح، و هذا يقلل من إمكانية خلط الطالب بين العامي و الفصيح بتكثيف التدريبات، وتنوعها ، واستثمار أساليب التدريس الفعّالة، والوسائل المرئية والمسموعة التي تجعل الطالب يعتاد النمط الفصيح، ويميزه عن النمط العامي في الاستخدام.

ولاشكّ في الدّور الفاعل للمعلّم ههنا الذي يتمفصل في متابعة الطالب و مراقبة طريقة استخدامه للأسلوب النّحوي؛ كي يتأكد من عدم خلطه بين المستويين: الفصيح، والعامي، وصحة توظيفه لما تعلمه ، و نبيه الطالب إذا أخلّ بالاستخدام الفصيح للأسلوب .

تقييم استثمار العامّيّة في تدريس الأساليب النّحويّة العربية للنّاطقين بغيرها

إن التوجه الداعي إلى استثمار العامّيّة، وتسخيرها لخدمة الفصحى ليس بجديد، على أنه لم يتجاوز حدود التنظير؛ حيث التفت بعض الباحثين إلى وجوه الفائدة التي تُجنى من دراسة اللهجة العامّيّة؛ إذ يرى نهاد الموسى أن درس اللهجات طريقة ٌلاستثمار المشترك بين العامّيّة والفصحى في تأليف القلوب، ودليل على وجوه الاتفاق والافتراق بينهما، إذ يقول : " فإذا كنا نعلم ماذا نريد فإننا نستطيع أن نوجه درس اللهجات توجيهاً مفيداً نافعاً؛ فتصبح معرفتنا بها معرفة ً لشطر الواقع اللغوي، ودليلا ً على وجوه التقارب و الاختلاف بينها و بين الفصحى، وطريقة لاستثمار المشترك بينهما في تأليف القلوب "[65].

ويؤكد إسماعيل عمايرة ضرورة توجيه دراسة اللهجات لخدمة الفصحى، فيقول: "ينبغي أن يكون الهدف من دراسة اللهجات تسخيرها لخدمة الفصحى، و تاريخها و مستقبلها، فما دامت اللهجات تشكل واقعاً لا ينكر على صعيد لغتنا و غيرها، فإن علينا أن نستثمر هذا الواقع في حدود ما يمكن أن يستفاد منه "[66].

ويأتي استثمار العامّيّة في تعليم الفصحى وجهاً من أوجه خدمتها، إذ يُعدّ هذا الاستثمار سبيلاً من سبل تيسير تعلم الفصحى على الدارسين، ولا سيّما الناطقين بغير العربية ممن يعرفون العامّيّة، عبر الوقوف على نقاط التقائهما صوتاً، و صرفاً، و نحواً، ودلالة، و لاسيّما نقاط التقائهما في الأساليب النّحويّة التي عرضنا لها سابقاً، وفي ذلك تقريب بين المستويين لا يترك لدى الدارس شعوراً بسعة الشقة بينهما، فاستثمار العامّيّة يفيد على صعيد تعلم الفصحى، كما يساعد على صعيد التقريب بينهما .

وقد سار نهاد الموسى في تحقيق ذلك منذ بضع سنين في سياق التّأليف النّحوي إذ بدا له عبرها " أن مسألة الانتقال من العامّيّة إلى الفصحى على بينة، ينبغي أن تقوم، في بعدها اللغوي التعليمي المباشر، على الاستفادة بنتائج الدراسات المقارنة بين الفصحى ولهجاتها العامّيّة الحديثة التي هي اللغة الأم للناشئ العربيّ. وذلك بأن تُمَيَّز مظاهر الاختلاف، و تُجعل محل عناية خاصة. وقدّرنا أن هناك علاقة قياسية بين الفصحى و كلّ عامية، وأن الكشف عن هذه العلاقة سيهيّئ للمتعلم

قياساً قريباً يجعله قادراً على بلوغ الوجه الفصيح. فنُعدّ له دليلاً بقياس الاختلاف في نطق الأصوات، وقياس الاختلاف في الأبنية، وقياس الاختلاف في نظم الكلم "[67].
على أن "الانتقال من لهجة معينة إلى الفصحى يمثل انتقالا ً من معلوم بالسليقة إلى معلوم بالتعليم"[68].

وعليه فإن استثمار العامّيّة بوصفها نموذج الحديث الطبيعي، وفي ضوء المشترك المتقاطع بينها وبين الفصحى، يغدو ممكناً في تدريس العربية الفصحى للنّاطقين بها و الناطقين بغيرها على السواء؛ إذ يرى سليمان محمد سليمان " أن الطريقة المثلى إلى إدراك كنه العربية، و إقبال الطلاب عليها، و فهم الجمهور إياها أن تربط كلّ قواعدها ما أمكن ذلك باللهجة العامّيّة، وأن تتخذ أمثلة تمهيدية من أمثالها و حكمها بعد تصحيحها لكلّ قاعدة حتى يقوم في الذهن أننا نتكلم لغة فصحى دخلها بعض التحريف، أو علقت بها بعض اللهجات العربية البائدة "[69].

وقد رأى في ذلك وسيلة للتقريب بين العامّيّة و الفصحى، وذلك بإلباس العامّيّة ثيابها الفصيحة، ويضيف :
" والأمثلة إذا كان مَعينها مما اعتاد الطلاب سماعه في محادثات الناس رسخت في نفوسهم لأنها مستمدة مما ألفوا و مشتقة مما عليه طبعوا "[70].

وإن كان ذلك يصدق على قواعد العربية عامّة، فإنهُ كثيراً ما يصدق على الأساليب النّحويّة بصفة خاصةً، وذلك في ضوء ما أشرنا إليه من دوران الأساليب في مهارتي اليد و اللسان. يقول محمد فريد أبو حديد :" إن الأسلوب ما هو إلا القالب الذي نصوغ فيه أفكارنا و نصوّر فيه مشاعرنا فهو من إملاء الإحساس والنفس. و يمكننا القول : إن كثيراً من الأساليب العامّيّة أصدق أداءً للمشاعر من بعض الأساليب القديمة؛ فوضوح الصور، و تتابع الأحاسيس لا تحتمل التقييد بأسلوب تقليدي "[71]. وفي ذلك دعوة ٌ إلى مراعاة الوظيفيّة في اختيار الأساليب النّحويّة التي تُدرّسها للطلبة، في ضوء التّقاطعات بين العامّيّة والفصحى، وهذا لا شك يفيد في حصر الأساليب النّحويّة الوظيفيّة المفيدة في العملية التعليمية التعلمية .

ومن هنا فإن السير في طريق استثمار العامّيّة في تدريس الأساليب النّحويّة في الفصحى سيكون خطوة مهمة في سبيل التجرد من قيود الأساليب التقليدية التي لم يعد بعضها مستعملا ً في الأداء اللغوي الفعلي ، و خطوة ٌ مهمة في سبيل التقريب بين الفصحى و العامّيّة بالاستفادة من تقاطعات المستويين في الوقوف على الشائع المستعمل و تعليمها للنّاطقين بغير العربية و الناطقين بها على السواء على نحو وظيفي .

إن استثمار العامّيّة اهتمامٌ بالقواعد الوصفيّة لا بالقواعد المعياريّة، إنّه استثمار لما هو كائن بالفعل في الواقع اللغويّ الطبيعيّ، كما أن هذا الاستثمار يسهل على الطالب تعلم الفصحى في فروعها المختلفة و لا سيّما الأساليب النّحويّة؛ فالطالب الأجنبي الذي يعرف العامّيّة، يعرف ما تسير عليه من سنن تركيب الجمل،

وأساليبها المستخدمة وهذه المعرفة تتيح له فهم ما يعرض له من جمل، وإدراك مدى صوابها، فهذا الطالب يعرف مثلاً أن الجمل : (ما الشجرة أطول)، و(وصلت إذا اتصلي بي)، و(عندي ليت سيارة)، و(أطول أحمد من علي)، كلها جمل غير صحيحة، وهو يدرك هذا في ضوء معرفته للعامية، أمّا الطالب الذي لا يعرف العامّيّة فقد يقع في باله أن هذه الجملة صحيحة قبل أن يدرس قاعدتها في الفصحى، لذا فإن استثمار العامّيّة عند الطلبة الذين يعرفونها يسهل تعلمهم لهذه الأساليب، وللغة عامّة في الفصحى، فهو يعرف الكثير من تراكيبها، و أساليبها، ومفرداتها، وإن كانت بتحويرات صوتية لا تؤثر على أداء وظيفتها .

وبذا يكون هذا الاستثمار إنعاشاً لذاكرة المتعلم، و بثاً للحياة فيما تحويه من مفردات و صيغ و تراكيب من (المخزون العامي) تفيد في تعليمه الفصحى، وفيه استمرارٌ في الإعمار و البناء على ما في ذهن المتعلم بدلاً ًمن وضع أساسات جديدة؛ حيث تغدو العامّيّة هي البوابة التي يمّر عبرها أي عنصر من عناصر المستوى الفصيح صوتاً، و مفردة ً، و معجماً، وتركيباً ، وأسلوباً ، فيستحثّ ما في ذاكرة المتعلم (عصف ذهني) من مخزون ٍ عامي، يقابل فيه الفصيح الحديث بالنسبة إليه بالعامي المختزن في الذاكرة، يتبع ذلك تقريبٌ بينهما، ومن ثَمّ إدراك، واستيعاب للنمط الفصيح في ضوء التشابه، والتّقاطع بين النمطين في السمات، والملامح، وكأنما يقوم الذهن بإعادة صياغة، أو إعداد للنّمط الجديد الفصيح في ضوء ما يختزنه من العامّيّة .

على أن هذا الاستثمار يعتمد الحصيلة المعرفيّة اللغويّة العامّيّة للطّالب؛ مفردات، وأساليب. ففي بداية الاستثمار يجب أن نسأل أنفسنا : ماذا يعرف المتعلمون ؟ واضعين بعين الاعتبار أنّ الاستثمار " يجب أن يعتمد إلى أقصى حدٍّ ممكن على معطيات الفصل و الدارسين سواء من الناحية اللغوية ، أو من الناحية النفسية " (72)

معوقات استثمار العامّيّة

على الرغم من المعطيات التي تؤكد إمكانية استثمار العامّيّة في تدريس الفصحى، و لا سيّما تدريس الأساليب النّحويّة، إلا أن الأمر لا يخلو من محاذير و معيقات؛ فتنوّع العاميات بين الطلبة يصعّب تدريسهم هذه الأساليب انطلاقاً من عاميّةٍ معيّنة، إلا أن يكون هذا الاستثمار اعتماداً على المشترك بين العاميات جميعها من غير الوقوف على خصوصية لهجية، و هذا يعني محدودية الاستثمار .

ثم إن المعلم قد لا يتقن العاميات جميعها، ولا يستطيع أن يقف على المشترك بين هذه العاميات، لذا يغدو من الضرورة أن يكون ثمّة تجانس بين الطلبة في معرفتهم عامية معينة، أو معرفتهم لعاميات متقاربة، كالتقارب الذي نجده بين عاميات بلاد الشام بعامّة، وبين عامية الأردن وفلسطين بخاصة، فلا نكاد نقف على

فروق لهجية جوهرية بين العاميتين غالباً، على أن هذا الفارق لا شكّ يتسع بينهما و بين العامّيّة المغربية أو الجزائرية .

ومن محاذير استثمار العامّيّة أيضاً أن يتخذ الطالب العامّيّة معياره المرجعي، فيسقط العامّيّة على كلّ ما يتعلمه من الفصحى، فيظن أن كلّ شيءٍ يتعلمه في الفصحى له تمثّلٌ في العامّيّة، و بذا تتداخل المستويات عنده ممّا يؤثر سلباً في رسوخ الفصحى لدى المتعلم.

ومن أهم الإشكاليات التي واجهت هذا البحث قلة الدّراسات الإحصائية التي تقف على التّقاطعات بين الفصحى و العامّيّة؛ سواء في الأساليب أم في المفردات أم في التراكيب ؛ حيث عمدت الدراسات الإحصائية التي تناولت الأساليب إلى استقراء هذه الأساليب في مختارات من كتب الأدب قديمها وحديثها تقارن بينها من حيث مدى استخدام الأسلوب و شيوعه. إذن لا بّد من توجيه الدّرس اللغويّ الإحصائيّ إلى المتداول اللغويّ المتمثل بالعامّيّة، مما يتيح للباحث الوقوف على واقع المتداول اللغوي المتجدد مراعياً ما فيها من ارتباط وثيق بالأصل المنبثق عنه.

إننا في حاجة مسيسة إلى دراسات مقارنة تقف على التّقاطعات بين الفصحى وعامياتها، وتسعى إلى استثمارها لغايات التقريب بينهما، ومن ثم تيسير سبل تعليمها، و تعلّمها للدّارسين، ولا سيّما الناطقين بغير العربية.

التّوصيات

في ضوء ما سبق، يوصي البحث بالآتي:

1- استثمار العامّيّة في تدريس الأساليب النّحويّة وسيلة وظيفية تيسر تعلّم هذه الأساليب في الفصحى للنّاطقين بغيرها ممن يعرفون العامّيّة ، وللنّاطقين بها أيضاً .

2- استثمار العامّيّة يمثل اتجاهاً وظيفياً في تعليم اللغة العربية الفصحى؛ لأنه يعتمد تدريس وظيفة الأسلوب النّحوي في الاستعمال اللغوي الطبيعي لا على ضبط التركيب و الشكل الإعرابي .

3- توجيه استثمار العامّيّة في تدريس فروع اللغة كافة، في ضوء التّقاطعات البيّنة بين العامّيّة و الفصحى صوتاً، ومفردةً، وتركيبًا، وأسلوبًا.

4- التوجه إلى تدريس القواعد في إطار الأساليب من غير اللجوء إلى تفصيلاتها الإعرابية ، فيُكتفى من دروس التعجب، و الشرط ،و الاستفهام مثلاً ، بتعليم تركيب الأسلوب ووظيفته التي يؤديها من غير خوضٍ في المسائل الإعرابية . وهذا يُيسِّر على الطالب تعلم القاعدة النّحويّة على نحو يجعلها لغة حياة، و ممارسة لا قوالب جامدة ترهق عقل الطالب بحفظها من غير قدرة على استحضارها وتوظيفها في المواقف الطبيعية .

5- استثمار العامّيّة في تدريس قواعد النّحو في الفصحى يساعد الطلبة على استخدام القاعدة النّحويّة التي يتعلمها استخداماً عملياً طبيعياً .

6- توجيه الدّرس اللغويّ الإحصائيّ إلى الوقوف على التّقاطعات بين العامّيّة و الفصحى في فروع اللغة كافة؛ لاستثمار نتائج هذه الدّراسة في خدمة لغتنا، والتقريب بين مستويات الأداء فيها، وتيسيرها على متعلّمي العربية من النّاطقين بغيرها والنّاطقين بها على السّواء .

7- استنهاض همم الباحثين لإجراء دراسات ميدانية جادّة تأخذ على عاتقها دراسة اللهجات، والوقوف على تقاطعاتها مع الفصحى للمضي قدماً في مشروع الاستثمار الراني إلى التقريب بين المستويين، وهدم الجدار الوهمي القائم بينهما .

الهوامش :

* ثمّة خلاف بين الباحثين حول التّرادف في اللغة العربيّة بين مؤيّد و معارض ، للمزيد يُنظر: السيوطي، جلال الدين(ت911هـ)، المزهر في علوم اللغة و أنواعها، تحقيق: الشربيني شريدة،ج1، دار الحديث، القاهرة،،2010م، ص400؛ العسكري ، أبو هلال (ت395هـ)، **الفروق اللغوية**، ط3، دار الأفاق الجديدة، بيروت،1979م، ص12 .

(1) مجمع اللغة العربية،(1972)، المعجم الوسيط، إخراج إبراهيم أنيس و آخرين، ط2، القاهرة، مادة (خدم).

(2) المصدر نفسه، مادة (ثمر).

(3) للمزيد يُنظر : العناتي ، وليد (2003)، اللسانيات التطبيقية و تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، الجوهرة للنشر و التوزيع، الأردن، ص47 ؛ خليل، حلمي (2005)، دراسات في اللسانيات التطبيقية، دار المعرفة الجامعية،مصر ،ص80 .

(4) الموسى،نهاد (1987) ، قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث، ط1، دار الفكر،الأردن،ص79.

(5) ويس، عمار ، بين العامّيّة و الفصحى ، مجلة الآداب ، العدد10، ص272.

(6)مجمع اللغة العربية، الوسيط ، مادة (عمم) .

(7) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (1968م)، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، ج1، دار الفكر، بيروت،ص146.

(8) المصدر نفسه،ج1، ص20.

(9) الزبيدي، أبو بكر(2000م)، لحن العوام، ط2 ، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ، القاهرة،ص6-7.

(10) مطر، عبد العزيز(1966م) ، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، الدار القومية للطباعة و النشر ، القاهرة، ص35.

(11) المصدر نفسه، ص38 .

(12) آل ياسين ، محمد حسين(1980م) ، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث ، ط1 ، دار مكتبة الحياة ، بيروت- لبنان، ص38.
(13)نصار، حسين(1956م) ، المعجم العربي : نشأته و تطوره، ج1 ، دار الكتاب العربي ، مصر ، ص96.
(14) ينظر : رضا، أحمد (1952م) ، قاموس رد العامي إلى الفصيح، ط1، دار العرفان ، صيدا؛ عبدالعال، عبد المنعم(1972م)،معجم الألفاظ العامّيّة ذات الحقيقةوالأصول العربية، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة؛ الجبوري، عبدالله(1998م)، المعجم الدلالي بين العامي و الفصيح، ط1،مكتبة لبنان الناشرون، لبنان.
(15) ويس، عمار، بين العامّيّة و الفصحى ، ص 273 .
(16) تيمور، محمود (1956م)، مشكلات اللغة العربية، مكتبة الآداب، القاهرة، ص198.
(17) المغربي، عبد القادر(1923م) ، أقرب الطرق إلى نشر اللغة الفصحى، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، مجلد3، ج8 ، ص236 .
(18) الزغول، محمد راجي(1980م) ، ازدواجية اللغة ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد9-10،ص131.
(19) أبو حديد ، محمد فريد (1953م)، موقف اللغة العربية العامّيّة من اللغة العربية الفصحى، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، ج7، ص 208.
(20) الموسى، نهاد، ، قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث، ص 79.
(21) ينظر : نعجة، سهى فتحي (2011م)، معجم ألفاظ الحياة العامّة في الأردن ، مجلة دراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعية، الجامعة الأردنية، عدد2، ص7 .
(22) عمايرة، إسماعيل (2001م)، نحو معجم موحد لألفاظ الحياة العامة، ط1، دار وائل ، عمان ـ الأردن ، ص29.
(23) عودة، علي حسن (1957م)، بين اللغة العربية الفصحى و العامّيّة ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، ج1، مجلد 32، ، ص206 .
(24) مايو، عبد القادر (1998م)، المعتمد في الأساليب النّحويّة، ط1، دار القلم العربي ، حلب – سوريا، ص8.
(25) السليطي، ظبية سعيد (2002م) ، تدريس النّحو العربي في ضوء الاتجاهات الحديثة، ط1، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ص61 . و ينظر : الدليمي، طه و آخرون، أساليب حديثة في تدريس قواعد اللغة العربية، ط1، دار الشروق ، ،عمان – الأردن، ص41-42.
(26) المصدر نفسه،ص63.

(27) المصدر نفسه، ص 39 ؛ و ينظر : الكخن، أمين(1989م)، تطور مناهج قواعد اللغة و كتبها في الصفوف الإعدادية بالأردن (1950-1988)، التربية الجديدة، ع47، ص75.
(28) ابن منظور، محمد بن مكرم (ت711هـ)، لسان العرب،ج4، دار الحديث، القاهرة، 2003 ،مادة(سلب).
(29) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط ، مادة(سلب).
(30) مايو، عبد القادر ، المعتمد في الأساليب النّحويّة، ص7 .
(31) المصدر نفسه ، ص8.
(32) الملخ، حسن خميس(2002م)، التفكير العلمي في النّحو العربي، ط1، دار الشروق، عمان ـ الأردن، ص14 ، و ينظر: ص 39.
(33) ينظر: الديلمي، كامل محمود(2004م) ، أساليب تدريس قواعد اللغة العربية، ط1، دار المناهج ، عمان – الأردن، ص 39، و ينظر: ص41.
(34) جرادات، أسامة(2003م) ، الأبعاد المعنوية في الوظائف النّحويّة ،رسالة ماجستير،غير منشورة ،الجامعة الأردنية،ص75.
(35) ينظر : هارون، عبد السلام(1959م)، الأساليب الإنشائية في النّحو العربي، مؤسسة الخانجي، مصر، ص9.
(36) حيث تدخل الفاء على جواب الشرط إذا كان : جملة اسمية، جملة طلبية فعلها أمر، جملة فعلية فعلها جامد، الجواب المسبوق بـ (قد،السين و سوف، لن،ما).
(37) ينظر: ضيف، شوقي(1994م)، تحريفات العامية للفصحى في القواعد و البنيات و الحروف و الحركات، دار المعارف، القاهرة، ص29-30؛ عبد التواب، رمضان(1997م)، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه،ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص143.
(38) ينظر: العلوي ، هادي(1983م)، المعجم العربي الجديد، ط1، دار الحوار،سوريا، ص46؛ ضيف، شوقي، تحريفات العامّيّة للفصحى، ص37- 38 .
(39) تكرار (لا) ثلاث مرات جاء لمقابلة ما في العامّيّة بتكرار الحرف (لا) مرتين للتوكيد ، أما الثالثة فهي لا النفي للفعل أراد (لا أريد) و الذي جاء ليقابل الفعل المنفي (ما بدي) في العامّيّة.
(40) ينظر: مغالسة، محمود حسني(2007م)، النّحو الشافي الشامل، ط1، دار المسيرة، الأردن، ص481.
(41) المصدر نفسه، ص 474.
(42) ينظر ، مغالسة ، محمود حسني، النّحو الشافي الشامل ، ص 605- 606.
(43) المصدر نفسه، ص 606.
(44) ينظر: هارون، عبد السلام، الأساليب الأنشائية في النّحو العربي، ص9.
(45) ينظر : العلوي ، هادي ، المعجم العربي الجديد، ص 35.

(46) ينظر: شوقي ، ضيف، تحريفات العامية للفصحى، ص79.
(47) المصدر نفسه، ص80.
(48) ينظر: ابن جني، أبوالفتح عثمان(ت392هـ)، الخصائص، تحقيق: عبد الحميد هنداوي،مجلد2، دار الكتب العلمية، بيروت،2001م، ص78.
(49) ينظر: العلوي، هادي ، المعجم العربي الجديد، ص50.
(50) ينظر : مايو، عبد القادر، المعتمد في الأساليب النّحويّة، ص125؛ عطية، محسن(2007م)، الأساليب النّحويّة (عرض و تطبيق)، ط1،دار المناهج، الأردن، ص67-68.
(51) ينظر: سليمان، سليمان محمد(1951م)، العامّيّة في ثياب الفصحى، العربي للنشر، القاهرة ، ص92-93؛ العلوي، هادي ، المعجم العربي الجديد، ص35.
(52) حيث يُشير تكرار (يا يا) إلى نداء مؤكد محذوف تقديره(يا أحمد يا أحمد).
(53) ينظر : ضيف، شوقي، تحريفات العامّيّة للفصحى، ص111.
(54) المصدر نفسه ، ص111.
(55) ينظر : مغالسة،محمود حسني، النحو الشافي الشامل ، ص565-566؛ مايو ، عبد القادر، المعتمد في الأساليب النحوية، ص257.
(56) للمزيد ينظر: ضيف، شوقي، تحريفات العامية للفصحى، ص 113- 114.
(57) ينظر: سليمان، سليمان محمد، العامية في ثياب الفصحى، ص134 وما بعدها.
(58) ينظر : ضيف، شوقي، تحريفات العامّيّة للفصحى، ص111.
(59) ينظر: المصدر نفسه، ص112.
(60) ينظر: مغالسة، محمود حسني، النّحو الشافي الشامل،ص567.
(61) المصدر نفسه، ص561.
(62) المصدر نفسه، 571.
(63) هذه ليست فعل المدح (نِعْمَ) ، هذا مدح بصيغة تعجب.
(64) ينظر: عطية، محسن علي، الأساليب النّحويّة(عرض و تطبيق)، ص115.
(65) الموسى، نهاد، قضية التحول إلى الفصحى، ص90.
(66) عمايرة، إسماعيل أحمد(1988م)، المستشرقون و مناهجهم اللغوية، دار الملاحي، الأردن، ص78.
(67) الموسى، نهاد، قضية التحول إلى الفصحى، ص121.
(68) المصدر نفسه، ص140.
(69) سليمان، سليمان محمد، العامّيّة في ثياب الفصحى، ص11.
(70) المصدر نفسه، ص12.
(71) أبو حديد، محمد فريد، موقف اللغة العربية العامّيّة من اللغة العربية الفصحى، ص218.

(72) إبراهيم، حمادة(1987م)، الاتجاهات المعاصرة في تدريس اللغة العربية و اللغات الحية الأخرى لغير الناطقين بها، دار الفكر العربي، القاهرة،ص114.

المصادر و المراجع:

- إبراهيم، حمادة(1987م)، الاتجاهات المعاصرة في تدريس اللغة العربية و اللغات الحية الأخرى لغير الناطقين بها، دار الفكر العربي، القاهرة.
- تيمور، محمود (1956م)، مشكلات اللغة العربية، مكتبة الآداب، القاهرة.
- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (1968م)، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، ج1، دار الفكر، بيروت.
- الجبوري، عبدالله(1998م)، المعجم الدلالي بين العامي و الفصيح، ط1،مكتبة لبنان الناشرون، لبنان.
- جرادات، أسامة(2003م) ، الأبعاد المعنوية في الوظائف النّحويّة ،رسالة ماجستير ،غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان(ت392هـ)، الخصائص، تحقيق: عبد الحميد هنداوي،مجلد2، دار الكتب العلمية، بيروت،2001م.
- أبو حديد ، محمد فريد (1953م)، موقف اللغة العربية العامّيّة من اللغة العربية الفصحى، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، ج7.
- خليل، حلمي (2005)، دراسات في اللسانيات التطبيقية، دار المعرفة الجامعية،مصر.
- الدليمي، طه و آخرون(2004م)، أساليب حديثة في تدريس قواعد اللغة العربية، ط1، دار الشروق ، ،عمان – الأردن.
- الديلمي، كامل محمود(2004م) ، أساليب تدريس قواعد اللغة العربية، ط1، دار المناهج ، عمان – الأردن.
- رضا، أحمد (1952م) ، قاموس رد العامي إلى الفصيح، ط1، دار العرفان ، صيدا.
- الزبيدي، أبو بكر(2000م)، لحن العوام، ط2 ، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ، القاهرة.
- الزغول، محمد راجي(1980م) ، ازدواجية اللغة ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد9-10.
- السليطي، ظبية سعيد (2002م) ، تدريس النّحو العربي في ضوء الاتجاهات الحديثة، ط1، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة .
- سليمان1، سليمان محمد(1951م)، العامّيّة في ثياب الفصحى، العربي للنشر، القاهرة.

- السيوطي، جلال الدين(ت911هـ)، المزهر في علوم اللغة و أنواعها، تحقيق: الشربيني شريدة،ج1، دار الحديث، القاهرة،،2010م.
- ضيف، شوقي(1994م)، تحريفات العامية للفصحى في القواعد و البنيات و الحروف و الحركات، دار المعارف، القاهرة.
- عبد التواب، رمضان(1997م)، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه،ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- عبدالعال، عبد المنعم(1972م)،معجم الألفاظ العامّيّة ذات الحقيقةوالأصول العربية، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- العسكري ، أبو هلال (ت395هـ)، الفروق اللغوية، ط3، دار الأفاق الجديدة، بيروت،1979م.
- عطية، محسن(2007م)، الأساليب النّحويّة (عرض و تطبيق)، ط1،دار المناهج، الأردن.
- العلوي ، هادي(1983م)، المعجم العربي الجديد، ط1، دار الحوار،سوريا.
- عمايرة، إسماعيل أحمد(1988م)، المستشرقون و مناهجهم اللغوية، دار الملاحي، الأردن.
- عمايرة، إسماعيل (2001م)، نحو معجم موحد لألفاظ الحياة العامة، ط1، دار وائل ، عمان ـ الأردن.
- العناتي ، وليد (2003)، اللسانيات التطبيقية و تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، الجوهرة للنشر و التوزيع، الأردن.
- عودة، علي حسن (1957م)، بين اللغة العربية الفصحى و العامّيّة ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، ج1، مجلد 32.
- مايو، عبد القادر (1998م)، المعتمد في الأساليب النّحويّة، ط1، دار القلم العربي ، حلب – سوريا.
- مجمع اللغة العربية،(1972)، المعجم الوسيط، إخراج إبراهيم أنيس و آخرين، ط2، القاهرة.
- مطر، عبد العزيز(1966م) ، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، الدار القومية للطباعة و النشر ، القاهرة.
- ابن منظور، محمد بن مكرم (ت711هـ)، لسان العرب،ج4، دار الحديث، القاهرة، 2003.
- مغالسة، محمود حسني(2007م)، النّحو الشافي الشامل، ط1، دار المسيرة، الأردن.
- المغربي، عبد القادر(1923م) ، أقرب الطرق إلى نشر اللغة الفصحى، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، مجلد3، ج8.

- الملخ، حسن خميس(2002م)، التفكير العلمي في النّحو العربي، ط1، دار الشروق، عمان ـ الأردن.
- الموسى، نهاد (1987) ، قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث، ط1، دار الفكر، عمان- الأردن.
- نصار، حسين(1956م) ، المعجم العربي : نشأته و تطوره، ج1 ، دار الكتاب العربي ، مصر.
- نعجة، سهى فتحي (2011م)، معجم ألفاظ الحياة العامّة في الأردن ، مجلة دراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعية، الجامعة الأردنية، عدد2.
- هارون، عبد السلام(1959م)، الأساليب الإنشائية في النّحو العربي، مؤسسة الخانجي، مصر.
- ويس، عمار ، بين العامّيّة و الفصحى ، مجلة الآداب ، العدد10.
- آل ياسين ، محمد حسين(1980م) ، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث ، ط1 ، دار مكتبة الحياة، بيروت- لبنان.